

مسائل
الاستغناء عن الفاعل ونائبه
بين الجواز والمنع
دراسة نحوية

الدكتور
جمال الدين محمد حماد شحاتة
أستاذ اللغويات المساعد
في كلية اللغة العربية
فرع جامعة الأزهر - بالبحيرة

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير الأولين
والآخرين، محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .
وبعد ...

إن المستقرىء لكتب النحو واللغة سيجد أن العرب بسليقتهم الناصجة
تركوا بعض الكلمات، وأهملوها، اعتماداً على أن غيرها يحل محلها،
ويؤدى الغرض منها، فهل كانوا يفعلون ذلك حزافاً وحيثما اتفق ؟ أو كان
هناك داع يدعوهم إليه ؟

وقد خصصت هذا البحث طلب واحد فقط من جوانب الاستغناء، وهو
"مسائل الاستغناء عن الفاعل ونائبه" وسلطت عليه الضوء لأعالج مسأله
وأقوم بتأصيلها وتوثيقها ومناقشتها مع مقارنة ما ورد فيها من كتب القدماء
بما ذكره المحدثون ومحاولة الخروج فى كل مسألة بما أراه من الأراء
والمذاهب الواردة فيها

ولما لم أجد أحداً من المهتمين بالدراسات النحوية واللغوية قد أشار إلى
هذا الموضوع أو جمع شتات مسأله، عقدت العزم على أن أكتب فيه بحثاً
ببلى غواشييه، ويبرز خصائصه، ويجمع ما تفرق منه، وقد تناولت فيه
جانبين:

الأول: الاستغناء عن الفاعل وتناولت فيه بالبحث والدراسات والتأصيل ست
مسائل هى:

- المسألة الأولى: الاستغناء عن الفاعل فى أفعال الاستثناء .
- المسألة الثانية: الاستغناء عن الفاعل فى فعلى التعجب .
- المسألة الثالثة: الاستغناء عن الفاعل: فى (قلما) و (كثرما) و (طالما) .
- المسألة الرابعة: الاستغناء عن الفاعل فى الفعل الأول من باب التنازع .
- المسألة الخامسة: الاستغناء عن الفاعل مع (كان) الزائدة .

المسألة السادسة: الاستغناء عن فاعل الفعل الثاني في تأكيد الفعل الأول
توكيداً لفظياً.

والثاني: الاستغناء عن نائب الفاعل وتناولت فيه بالحث أيضاً مسائلتين
هما:

المسألة الأولى: الاستغناء عن نائب الفاعل إذا تلا الفعل المبني للمجهول
ظرف غير متصرف .

المسألة الثانية: الاستغناء عن نائب الفاعل إذا تلا الفعل المبني للمجهول
الجار والمجرور .

وقد حاولت قدر الجهد رصد ما ورد في كل مسألة من هذه المسائل في
كتب التراث النحوي واللغوي وتوثيقه منها، وكانت دراسة المسائل دراسة
وصفية بدأت في الغالب - برأى سيبويه، ذاكراً نصه من كتابه، ومن وافقه
في ذلك، وحببتهم في هذا الرأي، وأن كان في المسألة قول آخر ذكرته،
وذكرت قائله وحببتهم، ثم أورد ما اعترض على كل قول منها، ثم أورد ما
ذكره المحدثون متمثلاً في رأى الدكتور / شوقي ضيف، وما احتج به كل
هذا الرأي. وبعد هذا أعقب بقولى: (والذى آراه) ذاكراً ما آراه بتعليقه.
وتبعت في هذا البحث طريقة الباحثين المعتادة من توثيق الأدلة
والأحاديث والأقوال النثرية والشعرية الواردة من مصادر المعتمدة،
عازياً كل قول لصاحبه والحمد لله أولاً وآخراً، ولا حول ولا قوة إلا بالله
العلى العظيم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

دكتور

جمال الدين محمد حماد شحاته

أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية

فرع جامعة الأزهر - بالبحيرة

أولاً: الاستغناء عن الفاعل

يجب التنبيه إلى أن الفاعل ركن في الجملة الفعلية، ولا بد أن يكون
إما ظاهراً نحو: قرأ عمرو الكتاب، وإما مقدراً نحو:

لا يتم الكلام إلا به لم يجز الاستغناء عنه إلا في مواضع
العلماء (١).

- مسألة الأولى: الاستغناء عن الفاعل في أفعال الاستثناء .
- مسألة الثانية: الاستغناء عن الفاعل في فعلى التعجب .
- مسألة الثالثة: الاستغناء عن الفاعل في الأفعال: (قلما) و(كثيراً) و(طالما) .
- مسألة الرابعة: الاستغناء عن الفاعل في الفعل الأول من باب التنازع .
- مسألة الخامسة: الاستغناء عن الفاعل مع (كان) الزائدة .
- مسألة السادسة: الاستغناء عن فاعل الفعل الثانى فى توكيد الفعل الأول توكيداً

(١) شجر هذه المواضع هى:

- إجزاء حذف الفاعل مطلقاً كما ذهب إليه الكسائي .
- حذف الضمير المرفوع من العامل الأول إذا عمل الثانى فى المعمول المتنازع عليه،
نحو: كتب وقرأ محمدان .
- حذف الفاعل فى باب نائب الفاعل .
- بجى حاشا فعلا من أفعال الاستثناء من غير فاعل فى رأى الفراء .
- حذف الفاعل فى الاستثناء المفرغ .
- حذف فاعل المصدر .
- حذف فاعل الفعل التعجب إذا دلّ عليه مقدم مثله .
- حذف الفاعل مع الفعل المؤكد بالنون، نحو قوله تعالى: (ولا يصدنك) .
- الاستغناء عن الفاعل بعد قلما وكثيراً وطالما .

المسألة الأولى: الاستغناء عن الفاعل في أفعال الاستثناء:

الأفعال التي يستثنى بها هي: ليس^(١) ولا يكون، وخلا، وعدا، وحاشا^(٢)
عند المبرد^(٣) وغيره^(٤).
فيقال فيها: قام القوم ليس زيدا، ولا يكون خالدًا، وخلا بكرًا، وعدا عمرًا،
وحاشا محمدًا.

وللنحويين في فاعل (خلا) و(عدا) و(حاشا) قولان:
الأول: ذهب الجمهور^(٥) إلى أن فاعل (خلا) و(عدا) ضمير مستتر
وجوبًا، قال سيبويه: "هذا باب لا يكون وليس وما أشبههما، فإذا جاءتا
وفيهما معنى الاستثناء فإن فيهما إضمارًا....."^(٦)
وقال: "وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة، ولكن فيهما إضمار كما كان
في ليس ولا يكون....."^(٧)

(١) ذهب بعض النحويين على أن (ليس) في هذا الباب حرف. (انظر: المستوفى /
٣١٧) ..

(٢) نص سيبويه على أن (حاشا) حرف يجر ما بعده. (الكتاب ٣٤٩/٢) وأثبت غيره فعليتها
بالسماع.

(٣) انظر المقتضب ٣٩١/٤، والانتصار ١٦٩، ١٧٠.

(٤) انظر: اللع ١٢٥، ١٢٦، وشرح اللع - لابن برهان ١٥٥/١، ١٥٦، والمستوفى
٣١٧/١.

٣١٨، والمتبع ١/٢٦٦، ٢٦٧، وشرح المفصل ٨٥٠/٢، وشرح الأشموني ١٦٥/٢.

(٥) انظر: الكتاب ١/٥٧، ٢/٣٤٧، ٣/٣٤٨، والمقتضب ٤/٤٢٦، ٤/٤٢٧، والإيضاح

٢١٠، والتبصرة والتذكرة ١/٣٨٤، والمقتصد ٢/٧١٤، والمفصل ٩٧، وشرح مقصورة ابن

دريد ٣١٦، والمستوفى ١/٣١٧، والمتبع ١/٣٦٥، وشرح المفصل ٢/٧٧، ٧٨، وشرح
الكافية الشافية

٢/٧٢١ وشرح الكافية ٢/٨٩، ٩٠.

(٦) الكتاب ٢/٣٤٧.

(٧) الكتاب ٢/٣٤٨.

- وفي المعنى: "وفاعل حاشا ضمير مستتر (١)".
- ١- وفي أصحاب هذا القول اختلفوا في مرجع الضمير المستتر على أربعة
- أ- أنه يعود على البعض المدلول عليه بالاسم العام قبله، فقولنا: قام
- القوم خلا زيدا، تقديره: خلا هو، أى: بعضهم زيدا، وهذا رأى سيبويه (٢)
- ب- أن الضمير عائد على مصدر الفعل المتقدم، فقولهم: جاءنى القوم
- خلا زيدا، تقديره: جاءنى القوم خلا مجيئهم زيدا، وهو اختيار ابن مالك (٣)
- ج- أن الضمير العائد على فعلهم المفهوم من الكلام السابق (٤)، فقولهم:
- قام القوم خلا زيدا، تقديره: خلا هو، أى: خلا فعلهم فعل زيد، فحذف
- المضاف، وقد نسب هذا الرأى للكوفيين (٥).
- د- أن الضمير عائد على الوصف المفهوم من الفعل السابق (٦)، وتقدير

- (١) المعنى ١٦٦.
- (٢) انظر: الكتاب / ٣٤٧، ٣٤٨.
- (٣) انظر: المقتضب ٤ / ٤٢٦، ٤٢٨.
- (٤) انظر: الإيضاح ٢١٠.
- (٥) انظر: التبصرة والتذكرة ١ / ٣٨٤، ٣٨٥، والمقتصد ٢ / ٧١٤، ٧١٥، والمستوفى ١ / ٣١٧، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٧٢١، وأوضح المسالك ٨١، ٨٢، وشرح ابن عقيل للألفية ٢ / ٦١٦، ٦١٧، وشرح الأشموني ٢ / ١٦٢، ١٦٥.
- (٦) انظر: شرح التسهيل ٢ / ٣١١.
- (٧) انظر: شرح الكافية ٢ / ٨٩.
- (٨) انظر شرح المفصل ٢ / ٧٨، والمساعد ١ / ٥٨٨، وشرح الأشموني ٢ / ١٦٢.
- (٩) انظر شرح المفصل ٢ / ٧٨، والمساعد ١ / ٥٨٨.
- (١٠) انظر: أوضح المسالك ٨١، وشرح الأشموني ٢ / ١٦٢، وحاشية الصبان ٢ / ١٦٢.

قولهم: قام القوم عدا زيدا؛ عدا هو، أى: القائم .
القول الثاني: ذهب الفراء^(١)، (١) إلى أن (حاشا) فعل لكن لا فاعل له،
وقد حمل أبو حيان^(٢)، (٢) على مذهبه (خلا) و(عدا)، وإن لم ينص على
جواز الاستغناء عن الفاعل بعدهما .
وعلى جمهور النحويين ما ذهبوا إليه من وجوب إضمار الفاعل بعد هذه
الأفعال بثلاثة أمور^(٣)، (٣):

- ١- أنه لو برز للزم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى .
 - ٢- ليكون ما بعد هذه الأفعال في صورة المستثنى بـ(إلا) .
 - ٣- للاختصار ؛ إذ لو ظهر لم يفد فائدة لا تحصل بالإضمار .
- أما الفراء فإنه استغنى عن الفاعل في نحو: حاشا زيدا؛ لأن الأصل
عنده: حاشا لزيد، فحذفت اللام لكثرة الاستعمال^(٤)، (٤)، والنصب بعده إنما
هو بالحمل على (إلا)^(٥)، (٥) .

وعلى أبو حيان^(٦)، (٦) ما ذهب إليه الفراء بأن الفعل إذا استعمل استعمال
الحروف يمكن أن يستغنى عن الفاعل، ونظر لهذا بكلمة (قلما) حيث
استعملت للنفي المحض فاستغنت عن الفاعل، يقال مثلا: قلما يقوم زيد، فلا
تحتاج إلى فاعل؛ لأنك أردت معنى ما يقوم .

وظاهر كلام ابن مالك في التسهيل جواز القول بحذف فاعل (خلا) و(عدا)

(١) انظر: شرح المفصل ٢/ ٨٥، والارتشاف ٢/ ٣١٩، وشرح الأشموني ٢/ ١٦٥ .
(٢) انظر: التذييل والتكميل ٣/ ٥٠، ثم انظر: شرح الأشموني ٢/ ١٦٥، والهمع ٣/ ٢٨٦ .
(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢١، وشرح الكافية - للرضي ٢/ ٨٩، وشرح الألفية -
لابن الناظم ٣٠٧، وحاشية الصبان ٢/ ١٦٢، وحاشية الخضري على شرح ابن عثيم ١/
٣١١ .

(٤) انظر: شرح المفصل ٢/ ٨٥ .
(٥) انظر: التذييل والتكميل ٣/ ٥٠، وشرح الأشموني ٢/ ١٦٥ .
(٦) انظر: التذييل والتكميل ٣/ ٥٠ .

(١) فهو يقول: "ويستثنى بـ (ليس) و (لا يكون) فتتصيان المستثنى خبراً
إلى ضمير المستثنى منه لازم الحذف، وكذا فاعل الأفعال

المرادى (١) والدمامي (٢) في البسيط (٣)، إلا أن هذا الظاهر مدفوع

(١) فسر الحذف في عبارة ابن مالك بالإضمار .
(٢) والدمامي (١) جعل قول ابن مالك (لازم الحذف) من قبيل
المرادى (٢) يقول الدمامي: "وفي عبارة المتن تسامح من حيث
التسامح والتجاوز في التعبير، وإنما هو ضمير عائد عليه، ومن حيث عبر عن
الاسم لفظ البعض (٧) .

الإضمار بالحذف . . . (٧) .
(٣) أن ابن مالك نفسه يقول في شرحه للتسهيل بعد تضعيفه لرأى الجمهور
في تقدير فاعل هذه الأفعال (٨): "فالأجود أن يجعل ضمير المصدر المدلول
عليه بالفعل السابق"، بل إنه في شرح الكافية الشافية يصرح بوجوب
إضمار المرفوع بـ (ليس) و (لا يكون) فيقول: "من أدوات الاستثناء (ليس) و"

١.٠٦ للتسهيل

- (١) ضياء الدين محمد بن العلي الإشبيلي، من نحاة الأندلس في القرن السابع
الهجري، أكثر أبو حيان واتباعه من النقل عنه (انظر: بغية الوعاة ٢ / ٣٧٠).
- (٢) النظر: الارتشاف ٢ / ٣٢٠، والمساعد ١ / ٥٨٧، ٥٨٨.
- (٣) النظر: شفاء الغليل ١ / ٥١٢.
- (٤) النظر: توضيح المقاصد ٢ / ١٢١، ١٢٢.
- (٥) النظر: تعليق الفرائد ٦ / ١١٨.
- (٦) النظر: تعليق الفرائد ٦ / ١١٨.
- (٧) هذا نص ما نقله عنه الدمامي في تعليق الفرائد ٦ / ١٢٠، من شرح المصنف للتسهيل،
والنص الذي في شرح التسهيل المطبوع ٢ / ٣١١: "فالأجود أن يجعل الفاعل مصدر ما
عمل في المستثنى".

يكون " مسبوقة بـ (لا) وهما على فعليتهما
وعملهما إلا أن المرفوع بهما لا يكون إلا مستترا^(١)، ثم يقول في (حلا)،
(عدا): وإذا نُصب فهما فعلا مضمرا فاعلهما لما أضمرا له مرفوع ليس
لا يكون^(٢).

وقد ذهب ابن مضاء القرطبي^(٣). إلى أنه يستغنى بالفعل عن ذكر
الفاعل باطراد في أفعال الاستثناء؛ حيث يرى أن الفعل قد يستغنى بـ
عن الفاعل، يقول ابن مضاء: " فإذا قيل: " زيد قام " ودل لفظ (قام) على
الفاعل دلالة قصد فلا يحتاج إلى أن يضم شيء؛ لأنه زيادة لا فائدة فيها.
كما كان ذلك في اسم الفاعل...^(٤).

وقد احتج الدكتور شوقي ضيف لهذا الرأي بما يأتي^(٥):

١- ما ذهب إليه الفراء في (حاشا) من أنها فعل لا فاعل له، وما حصل
على رأيه في: خلا وعدا.

٢- أن النحويين البصريين ومن وافقهم من الكوفيين أضمروا الفاعل بعد
أفعال الاستثناء، وقدروه بتقديرات مختلفة، سبق ذكرها، وهي تفسيرات
متكلفة عند الدكتور شوقي ضيف فوجب طرحها وأخذ الرأي الأسير،
٣- أنه ينبغي إلحاق (ليس) و (لا يكون) بـ (عدا) و (خلا) و (حاشا) في
كونهما فعلين لا اسم لهما؛ لأمرين:

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٧٢٠، ٧٢١.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٧٢١.

(٣) انظر الرد على النحاة - لابن مضاء ٩٠، ٩٣، وتيسيرات لغوية د/ شوقي ضيف ٢٨،
٢٩.

(٤) انظر: الرد على النحاة ٩١، وانظر رأيه في معمول اسم الفاعل ص: ٨٨، ٨٩.

(٥) انظر: تيسيرات لغوية: د/ شوقي ضيف (استغناء الفعل الثلاثي المبني للمعلوم بمادته عن
الفاعل في صيغ مطردة) ص ٢٨، ٣٠.

١ - أن تقدير اسميهما هو تقدير فاعل هذه الأفعال نفسه، وفي هذا التقدير
 يذهب الدكتور شوقي ضيف .
 ٢ - أن فيه طرداً لما ذهب إليه الفراء في (حاشا) ليكون الباب على
 طريقة واحدة .

والذي أراه موافقة الجمهور في عدم جواز الاستغناء عن فاعل هذه
 الأفعال، وأن الضمير في نحو: قام القوم خلا زيداً، يجوز أن يكون عائداً
 إلى الوصف المفهوم من الفعل السابق، والتقدير: قام القوم خلا هو، أي:
 قائم زيداً، ويجوز أن يكون عائداً إلى المصدر المفهوم من الفعل السابق،
 ويكون التقدير: قام القوم خلا قيامهم زيداً، أما جعل الضمير يعود على
 بعض المدلول عليه بالاسم العام قبله، فلا يصح؛ لأن المقصود في: جاءني
 قوم خلا زيداً وعدا زيداً أن زيداً لم يكن معهم أصلاً، ولا يلزم من
 مجاوزة بعض القوم إياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل (١).

والقول بمنع الاستغناء عن فاعل هذه الأفعال هو الأولى؛ لأن فيه
 إلحاق القليل وهو (حاشا) بـ (عدا) و (خلا) و (ليس) و (لا يكون) بعكس
 ما ذهب إليه الدكتور شوقي ضيف حيث ألحق هذه الأفعال بقول الفراء في
 (حاشا).

(١) شرح الكافية - للرضي ٢ / ٨٩.

المسألة الثانية: الاستغناء عن الفاعل في فعلى التعجب:

أولاً: في صيغة ما أفعله:
وذلك نحو: ما أحسن زيدا، فقد ذهب البصريون والكسائي إلى
أن (أحسن) فيها فعل ماضٍ، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم^(١).
والقائلون بأن (أحسن) فعل ماضٍ قالوا: إن فاعله ضمير مستتر وجوباً
يعود على (ما) و (زيداً) مفعول به .
يقول السيرافي في بيان مذهب سيبويه في هذا: " فإذا قالوا ما أحسن
زيداً.

فـ(ما) عند سيبويه اسم مبتدأ غير موصولة، و(أحسن) خبر (ما) وفي
(أحسن) ضمير من (ما) وهو فاعل (أحسن) ؛ لأن (أحسن) فعل، و(عبد الله)
مفعول أحسن، وهو بمنزلة قولك في الإعراب: زيد كرم عبد الله...^(٢).
وممن نص على أن فاعل (أفعل) في (ما أفعله) ضمير مستتر: المبرد^(٣)
والزجاج^(٤) وابن السراج^(٥) والزرجاني^(٦) وأبو علي الفارسي^(٧)، وغيرهم^(٨).
ولم يقل أحد من النحويين إنه يحذف أو يستغنى عنه إلا ما يمكن أن

(١) انظر الخلاف في فعلية (أفعل) من (ما أفعله) في: شرح السيرافي ١/ ١٨٢، ١٨٣، وأمثالي
ابن الشجري ٢/ ٣٨١ - ٤٠٢، والإنصاف ١/ ١٢٦ - ١٤٨، والتبيين ٢٨٥ -
٢٩٠.

(٢) شرح الكتاب ١/ ١٨٢.

(٣) انظر: المقتضب ٤/ ١٧٣.

(٤) انظر: مجالس العلماء للزرجاني ١٢٥.

(٥) انظر: الأصول ١/ ٩٩.

(٦) انظر: الجمل ٩٩.

(٧) انظر: التعليقة ١/ ١٠٩.

(٨) انظر: الواضح ٦٤، واللمع ١٩٧، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٦٥، وشرح اللمع - لابن
برهان ٢/ ٤١١، والمقتصد ١/ ٣٧٥، وأمثالي ابن الشجري ٢/ ٥٥٣، والمستوفي ١/
١٢٦، وأسرار العربية ١٢٥.

مما يروى عن الكسائي أن (ما) في (ما أحسن زيداً) لا موضع لها من
(١)، ومعناه أن (ما) ليس اسماً ولا يتحمل الفعل (أحسن) ضميراً

عليها،
التي هي صيغة أفعل به:

أجمع النحويون (٢) على أن (أفعل) في (أفعل به) فعل؛ لأنه على صيغة
الكون إلا للفعل .

واختلف النحويون في فاعل هذه الصيغة في نحو: أكرم بزيد، على

فرايين: ذهب الفراء (٣) والزجاج (٤) وابن كيسان (٥) وغيرهم (٦) إلى أن
فاعل هذه الصيغة ضمير مستتر؛ لأن (أفعل) عندهم لفظه ومعناه الأمر
حقيقة، إلا أنهم اختلفوا في مرجع الضمير المستتر على رأيين:

[١] قال الفراء والزجاج والزمخشري إن الضمير المستتر في (أفعل)
للمخاطب المستدعي منه التعجب (٧).
فقولنا: أكرم بزيد، الفاعل ضمير مستتر في أكرم يعود على المخاطب الذي

(١) انظر: توضيح المقاصد ٣/ ٥٥، والتصريح ٢/ ٨٧.

(٢) حكى الإجماع ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٣٣، وابن عقيل في المساعد ٢/ ١٤٩،
والأزهري في التصريح ٢/ ٨٨.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٣، وتوضيح المقاصد ٣/ ٥٧، وأوضح المسالك ١١٧.

(٤) انظر: شرح المفصل ٧/ ١٤٨، والارتشاف ٣/ ٣٥.

(٥) انظر: الارتشاف ٣/ ٣٥، وتوضيح المقاصد ٣/ ٥٧.

(٦) انظر: المفصل ٣٦٧، ٣٦٨، والمستوفى ١٢٨ - ١٣٣، والإيضاح في شرح المفصل

١١٠/٢، ١١١، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣، وفي شرح الكافية الشافية ١٠٧٨/ ١، ١٠٧٩،

والمخلص ٥٥٤ نسب هذا الرأي للكوفيين، وأوضح المسالك ١١٧، والتصريح ٢/ ٨٨.

(٧) انظر: المفصل ٣٦٧، والإيضاح في شرح المفصل ١١٠/ ٢، ١١١، وشرح التسهيل

٣/ ٣٣، والارتشاف ٣/ ٣٥، وأوضح المسالك ١١٧، والتصريح ٢/ ٨٨.

يراد منه أن يتعجب من كرم زيد.

[٢] قال ابن كيسان إن الضمير يعود على الحسن المدلول عليه بأحسن في قولنا: أحسن بزيد، كأنه قيل: أحسن يا حسن بزيد، أى: دم به وألزمه (١). القول الثاني: ذهب جمهور البصريين (٢) إلى أن الاسم المجرور هو الفاعل في الأصل؛ لأن (أفعل) عندهم لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، وهو في الأصل فعل ماض على صيغة (أفعل) * بفتح العين، والهمزة فيه للصيرورة، ومعناه: صار ذا كذا، فأصل أحسن بزيد، أحسن بزيد، أى: صار ذا حسن، كأغد البعير، أى: صار ذا غدة، ثم غيرت الصيغة من الماضي إلى الأمر فصارت (أفعل) بكسر العين، وقيل: أحسن زيد بالرفع؛ ولما كان إسناد الاسم الظاهر إلى صيغة الأمر قبيح؛ لأنها لا ترفع الاسم، زيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء، نحو: مررت بزيد (٣).

إلا أن أصحاب هذا القول اختلفوا فيما إذا كان فاعل (أفعل به) التعجبية قد دل عليه مقدم مثله كقوله تعالى: (أسمع بهم وأبصر) (٤) أمحذوف مرام مضمرة؟ وذلك على رأيين:

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٨٨، والارتشاف ٣/ ٣٥، وتوضيح المقاصد ٥٧/ ٣، وأوضح المسالك ١١٧، والتصريح ٢/ ٨٨.

(٢) انظر: الأصول ١/ ١٠١، والجمل ١٠٤، والإيضاح ٩١، ٩٢، واللمع ١٩٨، والواضح ٦٥، وشرح اللمع - لابن برهان ٢/ ٤١٥، والمقتصد ١/ ٣٧٦، والمستوفى ١/ ١٣٠، ١٣١، وأسرار العربية ١٢٣، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٥٨٨، ٥٨٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣، ٣٤.

(٣) انظر: توضيح هذا في: الإيضاح ٩١، ٩٢، والمقتصد ١/ ٣٧٦، ٣٧٧، والملاخص ٥٢، وأوضح المسالك ١١٧، والتصريح ٢/ ٨٨.

(٤) سورة مريم: من الآية ٣٨.

لأنه في الأصل فاعل، والفاعل يمتنع حذفه. (١) وأبو علي (٢) نفسه إلى

لأنه في الأصل فاعل، والفاعل يمتنع حذفه. (٢) للأخفش القول بأنه محذوف لدلالة الأول عليه وجرى

النحويين المتأخرين (٣). هذا كثير من النحويين المتأخرين (٤).

القائلون بالحذف القائلين بأن الفاعل مضمَر بأمرين (٥):

الفاعل يلزم منه أن يبرز ضميره في التثنية والجمع، أحسن بالزبددين، وأجملهم، كما برز في قولهم

بهما فارسين، والزبدون كفي بهم فرساناً: الزبدان كفي

والزبدون كفوا فرساناً، و(أفعل) التعجب لا يظهر ضميره فدل

على أنه محذوف. أن هناك ضمائر لا تقبل الاستتار كما في قولهم: أكرم بنا وأحلم بنا،

أكرمت الباء وحدها لقليل: أكرمنا وأحلمنا، فلما رأينا الشاعر قال:

أعزز بنا وأكف إن دُعِينَا . . يوماً إلى نُصْرَةٍ مَنْ يَلِينَا (٦).

علما أنه حذف الفاعل ولم يضمـره .

(١) . انظر: شرح الأبيات المشككة الإعراب ٤٧٧.

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) انظر: كشف المشكلات ٧٥٤/٢، وشرح التسهيل ٣٧/٣، وشرح الألفية - لابن الناطم ٤٥٩، ٤٦٠، والملخص ٤٥٣، والارتشاف ٤٥/٣، وشرح ابن عقيل للألفية ٣/١٥١، ١٥٢، وأوضح المسالك ١١٧.

(٥) لورد ابن مالك هذين الاعتراضين في شرح التسهيل ٣/٣٧، ونقلهما عنه المرادي في توضيح المقاصد ٦٠/٣.

(٦) لم أجد من نسبه، انظر: شرح التسهيل ٣/٣٧، والتذييل والتكميل ٣/١٨٢، وشرح التصريح ٢/٨٩، وفيه: "واكتف" مكان "واكف".

وأجاب أبو على الفارسي (١) عن الاعتراض الأول بأمرين:

١- أن الإضمار في نحو: (أسمع بهم وأبصر) يجوز أن يكون على لفظ المفرد وإن كان مسنداً إلى جماعة؛ لأن هذا الفعل بمنزلة نعم وبنس، فكما لم يلحقوا علامة الجمع والتثنية هذين الفعلين كذلك لم يلحق هذا، وجعل الفاعل على لفظ المفرد، وإن كان في المعنى جمعاً أو مثلي.

٢- أنه يجوز أن يكون هذا الفعل قد حمل على الصيغة الأخرى وهي (أفعله) فكما لم يجمع في نحو قولهم: ما أجمل الزيد، لم يجمع أيضاً في نحو: أحسن بالزبد، لاتفاق الصيغتين في المعنى.

أما حذف المتعجب منه إذا لم يكن معطوفاً على مثله ففيه رأيان عند المتأخرين:

الأول: ذهب ابن مالك (٢) وابنه (٣) والمرادي (٤) والصبان (٥) إلى جواز حذف المتعجب منه في صيغة (أفعل به) مع أنه الفاعل، بشرط أن يكون المراد معلوماً عند السامع، وقد استدلوا بقول الشاعر:

فذلك إن يلقى المنية يلقها .. حميداً وإن يستغن يوماً فأجدر (٦).

أي: فأجدر به، فحذف الضمير المجرور الذي هو فاعل (أجدر).

(١) شرح الأبيات المشككة الإعراب ٤٧٧، ٤٧٨، بتصرف.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٧.

(٣) انظر: شرح الألفية - لابن الناظم ٤٥٩، ٤٦٠.

(٤) انظر: توضيح المقاصد ٣/ ٦٠ - ٦٢.

(٥) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ٢٠.

(٦) البيت لعروة بن الورد، انظر شعره ٤٨، والأصمعيات ٤٦، وجمهرة أشعار العرب ٤٥٤.

والكامل ١٧٣/١، وشرح الحماسة المرزوقي ١/ ٤٢٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧، وأوضح

المسالك ١١٧، وخزانة البغدادي ١٠/ ١٣.

وعملوا إجازة حذف المتعجب منه بأميرين^(١)؛
أنه أشبه الفضلة للزومه الجر بالباء حتى اكتسى صورتها، فجاز فيه

بأنه قد وجد ما يدل على الحذف، ومدار جواز الحذف إنما هو على

وجود الدليل على المحذوف .
ذهب ابن هشام^(٢) وابن عقيل^(٣) والأشموني^(٤) والأزهري^(٥) إلى

أنه فاعل، والأصل فيه أن يكون موجوداً إما ظاهراً وإما مقدراً، والبيت
الذي استشهد به أصحاب الرأي الأول شاذ^(٦) عندهم .

أما ابن مضاء القرطبي فقد ذهب إلى أنه يستغنى بفعل التعجب عن ذكر
الفاعل باطراد، حيث يرى أن الفعل قد يستغنى بمادته عن الفاعل^(٧) .

فيقال في نحو: ما أحسن زيداً: أحسن: فعل تعجب لا فاعل له، ويقال في
نحو: أحسن بزيد: أحسن: فعل تعجب لا فاعل له .

وقد استدلل الدكتور شوقي ضيف^(٨) لذلك بما يأتي:

[١] أن (ما) في نحو: ما أحسن زيداً، قد جعلها الكسائي لا موضع لها من
الإعراب، فإن لم تكن مبتدأ كان الفعل الذي بعدها لا يتحمل ضميراً يعود

(١) انظر: شرح الألفية لابن الناظم، وشرح الأشموني ٢٠ / ٣، وحاشية الصبان ٢٠ / ٣.

(٢) انظر: أوضح المسالك ١١٧.

(٣) انظر: شرح الألفية لابن عقيل ١٥٣ / ٣.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٢٠ / ٣.

(٥) انظر: التصريح ٩٠ / ٢.

(٦) انظر: أوضح المسالك ١١٧، وشرح ابن عقيل للألفية ١٥٣ / ٣، وشرح الأشموني ٢٠ / ٣.

(٧) انظر: التصريح ٩٠ / ٢.

(٨) سبق ذكر رأيه في المسألة السابقة.

(٩) انظر: تفسيرات لغوية ٣٠ - ٣٢.

عليها يكون هو الفاعل، وإذا قيل إنه فعل لا فاعل له كان أيسر وأسهل في المأخذ.

[٢] أن النحويين قد تكلفوا تقدير الفاعل في صيغة (أفعل به) تكلفاً ظاهراً، فكان الأولى أن يؤخذ برأى ابن مضاء، ويقال فيها: إن (أفعل) فعل تعجب لا فاعل له.

والذي أراه في هذه المسألة ما يأتي:

١- عدم الاستغناء بصيغة (ما أفعله) عن الفاعل، بل فاعلها ضمير مستتر وجوباً بعد الفعل؛ لأنه لم يذهب إلى القول بحذفه أحد، إلا ما حمل عليه قول الكسائي من أن (ما) لاموضع لها من الإعراب.

وقد رد قوله في (ما) بأن النحويين أجمعوا^(١) على اسميتها.

٢- عدم الاستغناء بصيغة (أفعل به) عن الفاعل لأن الدكتور شوقي ضيف اكتفى برأى ابن مضاء الذي لا يؤيده كثير من النحويين. ويستثنى من هذا عند من قال إن المجرور بالباء هو الفاعل، مسألة حذفه إذا كان (أفعل) معطوفاً على مثله نحو قوله تعالى: (أسمع بهم وأبصر)؛ لأنه قد وجد دليل الحذف، وما حذف لدليل كان كالموجود، ولما سمع منه، وما أورده المعترضون على القائلين بالإضمار^(٢).

المسألة الثالثة: الاستغناء عن الفاعل باطراد في (قلما) و(كثراً) و(طالما):

إذا دخلت (ما) على الأفعال: قل، وطال، وكثر، خلصتها للدخول على الجملة الفعلية، فلا يليها إلا الفعل الملفوظ به، كقولنا: قلما يخون المؤمن،

(١) نقل الإجماع على اسمية (ما) في (ما أفعله): ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٣١، وابن هشام في أوضح المسالك ١١٦، وخالد الأزهرى في التصريح ٢/٨٧.

(٢) سبق ذكره في هذه المسألة.

وكانت زيدا، وكثير ما يزورني على، وفي فاعل هذه الأفعال أحد
(ما) كافة لهذه الأفعال عن طلب الفاعل فتكون أفعالا لفاعل
تكون (ما) مصدرية وفاعلها المصدر المؤول منها ومن

النحويين على الاحتمال الأول، ولعله يفهم من كلام سيبويه حينما
قال في باب "الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل" (٣): "ومن تلك الحروف
ربما وقلما وأشباههما جعلوا "رب" مع "ما" بمنزلة كلمة واحدة،
ويؤو ما ليذكر بعدها الفعل لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى "رب يقول" ولا
يقل يقول "فألحقوهما "ما" وألحقوهما للفعل ... (٤)"

وهذه الأفعال تخلص للدخول على الفعل دل على استغنائها عن
الفاعل؛ لأن الفعل لا يدخل على الفعل، وبدليل جمعه بين قلما وربما في
كون (ما) كفتها عن العمل . وهذا ما فهمه أبو على الفارسي من مذهب
سيبويه، ففي التعليقة على الكتاب يقول: "قل حكمه أن يليه الاسم لأنه فعل
فإذا أدخلت عليه "ما" كفته وهيأته للدخول على الفعل كما تهىء "رب"
للدخول على الفعل ... (٥)"

(١) انظر في هذا: شرح الأبيات المشككة الإعراب ١٠٦، ١٠٧، وشرح المفصل ٨ / ١٣٢،
وشرح الكافية ٤ / ٣٢٩، والمغني ٤٠٣، ٤٠٤.

(٢) انظر في هذا: المسائل المشككة ٣٠١، وشرح الكافية ٤ / ٣٢٩، وحاشية الخصري ١ /
٢٣٥.

(٣) الكتاب ٣ / ١١٤.

(٤) الكتاب ٣ / ١١٥.

(٥) التعليقة ١ / ٥٤، وانظر: الشيرازيات ٥٥٩، ٥٦٠.

وتبع سيبويه على هذا المبرد (١) وابن السراج (٢) والهروى (٣) (١). والمعنى،
وابن هشام (٥) (١) اللحي وابن يعش (٧) وابن عصفور (٨)، وابن أبي الربيع (٩).
وابن القواس (١٠) وابن هشام (١١).
وبصرح ابن يعش باستغناء هذه الأفعال عن الفاعل بعد دخول (ما) عليها،
فيقول في نحو (فلما سرت وقلما يقول): "فقل فعل كان حقه أن يليه الاسم، لأنه
فعل، فلما دخلت عليه (ما) كفته عن اقتضائه الفاعل وأحقته بالحروف، وميانه

- (١) انظر: المقتضب ٢ / ٥٤.
- (٢) انظر: الأصول ٣ / ٤٦٦.
- (٣) جنادة بن محمد الهروى الأزدي (٠٠٠٠ - ١٠٠٩/٣٩٩م) عالم باللغة من أهل هراة قلته
الحاكم صاحب مصر
- انظر: وفيات الأعيان ١ / ٣٧٢، والأعلام ٢ / ١٤.
- (٤) أنظر: أحمد بن عبد الله بن سليمان (٣٦٣هـ - ٩٧٣م - ٤٤٩هـ / ١٠٥٧م) شاعر
فيلسوف ولد ومات في معرة النعمان (سوريا) عمى منذ صغره . له عدة مؤلفات
منها: عبث الوليد ورسالة الملائكة وشرح ديوان المتنبي . (انظر: وفيات الأعيان
١ / ١١٣، ومعجم الأدباء ص ٢٩٥ والأعلام ١ / ١٥٧).
- (٥) أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن هشام اللحي، أندلسي، عالم بالأدب، له شرح النصيح،
توفى سنة ٥٧٧هـ . (انظر: بغية الوعاة ١ / ١٤٨ الأعلام ٥ / ٣١٨).
- (٦) انظر: شرح المفصل ٨ / ١٣٢.
- (٧) انظر: شرح جمل الزجاجة ١٦٠.
- (٨) . انظر: الملخص ٥١٩.
- (٩) عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلى المشهور بابن القواس، قرأ النحو على ابن إياز
بالمستصرية، ورتب معيداً بها ثم شيخاً للعربية بها أيضاً وكان مولده بالموصل ثم قدم
بغداد واستوطنها من مؤلفاته شرح الفية ابن معط، توفى سنة ٦٩٦هـ . (انظر: بغية
الوعاة ٢ / ٩٩، وتلخيص مجمع الآداب ٤ / ٢١٠، تاريخ علماء المستصرية ١ /
٢٥٥ - ٢٥٦).
- (١٠) انظر: شرح ألفية ابن معط ١ / ٤٠٧، ٤٠٨، (١١).
- (١١) انظر: المغني ٤٠٣، ٤٠٤.

القول على الفعل (١).
 وإذا ولي الاسم أحد هذه الأفعال كقول الشاعر:
 صعدت فاطولت الصدود وقلما .. وصال على طول الصدود يدوم (٢).
 صعدت فاعلها قـولان:
 (٣) فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: وقلما يدوم
 (٤) فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: وقلما يدوم
 (٥) أن (وصال) فاعل للفعل (يدوم) المتأخر عنه، وإن
 (٦) أن (وصال) اسم لـ (يكون) المحذوفة كما حذف في
 قول الشاعر:

- (١) شرح المفصل ٨ / ١٣٢.
 (٢) البيت للمرار الفقعسي، انظر البيت في: الكتاب ٣ / ١١٥، والمقتضب ٨٤ / ١،
 والأصول ٤٦٦ / ٣، وشرح الأبيات المشككة الإعراب ١٠٦، والخصائص ٢٥٧، وشرح
 أبيات سيبويه ١٠٤ / ١ - ١٠٦، وعبث الوليد ١٩٤، وأمالي ابن الشجري ٥٦٧ / ٢،
 وتحصيل عين الذهب ٦٧، ولم ينسب في بعضها، والبيت نفسه نسب لعمر بن أبي
 ربيعة، انظر: قسم الشعر المنسوب لعمر بن أبي ربيعة في شرح ديوانه تحقيق محمد
 محي الدين ٥٠، والكتاب ١ / ٣١ (هامش).
 (٣) انظر: الكتاب ٣ / ١١٥، والمسائل المشككة ٢٩٦.
 (٤) انظر: شرح المفصل ٨ / ١٣٢، وعبث الوليد ١٩٥، والمغني ٤٠٤.
 (٥) انظر: شرح جمل الزجاجي ٦١٠ / ٢.
 (٦) انظر: الاقتضاب ٣ / ١٧٢، والارتشاف ٢ / ١٧٩، والمغني ٤٠٤، وشرح الأشموني
 ٤٦ / ٢.
 (٧) انظر: الأصول ٣ / ٤٦٦.

ونبتت ليلى أرسلت بشفاة ٠٠ إلى فهل نفس ليلى شفيها (١).
 حذف (كان) بعدها، والتقدير: فهل كانت نفس ليلى شفيها .
 ٢- أن (ما) في (قلما) زائدة و (وصال) فاعل (قل) وجملة (يدوم) صفة للفاعل.
 وقد نسب هذا القول للمبرد (٢)، ومال إليه أبو على الفارسي في المسائل
 المشكلة (٣)، واستدل لهذا القول بأن الفعل (قل) مع دخول (ما) يكون دالاً على
 ما كان يدل عليه قبل
 دخولها من الحدث والزمان، فحكمه أن يقتضى الفاعل ولا يخلو منه، كما لم
 يخل منه قبل دخول (ما) (٤).
 واعترض أبو على الفارسي على القائلين بأن (ما) في البيت كافة للفعل
 (قل) بأمرين (٥):

أ - أن الفعل يبقى بلا فاعل، ولم ير في كلام العرب فعل بلا فاعل .
 ب - أنه يؤدي إلى أن يكون الفعل داخلاً على فعل، وهذا أيضاً لم يأت في
 كلام العرب .
 وأجاب القائلون بأن (ما) كفت (قل) عن العمل فلم يحتج إلى فاعل له، أن
 (قلما) أجرى مجرى النفي وغلب ذلك فيه، فلما ضارع الحرف في هذا
 المعنى لم يحتج إلى فاعل كما لا يحتاج إليه الحروف .

(١) البيت للمجنون أو لابن الدمينه أوللصمة القشيري، انظر: حماسه أبى تمام ٥/٢، وشرح
 ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٢٠/٣، وشرح الكافية ٤/٥٥، والمغنى ١٠٣، والجنى
 الداني ٥٠٩، والخزانة ٣/٦٠ .

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ٥٦٧/٢، والمغنى ٤٠٤، وقد خطأ هذه النسبة للشيخ محمد عبد
 الخالق عضيمة الخالق عضيمة، انظر المقتضب ١/٨٤ (هامش).

(٣) انظر: ٢٩٦.

(٤) انظر: المسائل المشكلة ٢٩٦، ٢٩٧.

(٥) انظر: المرجع السابق.

وبدل على إجرانهم لـ (قلما) مجرى الحرف أنهم إذا قالوا: قلما سرت
أنظها، نصبوا الفعل بعد (حتى)، كما ينصب أو تقدم حرف نفى فقيل:
ما سرت حتى أدخلها (١).

والذى أراه موافقة جمهور النحويين فى أنه يستغنى بالأفعال (قلما)
و (كثرا) عن ذكر الفاعل باطراد وأن (ما) كفت هذه الأفعال عن
عمل الرفع: فلم تحتج معها إلى فاعل .

المسألة الرابعة: الاستغناء عن الفاعل باطراد فى الفعل الأول من باب

التمتاز:

اختلف النحويون فى فاعل العامل الأول من العاملين المتنازعين، إذا
كان الأول يطلب فاعلاً، نحو: قام وقعد زيد، وقام وأكرمتُ زيدا، وذلك
على ثلاثة أقوال:

الأول: ذهب البصريون إلى أنه يجب إضمار الفاعل مع العامل الأول
الذى أهمل فيقال: قاما وقعد أخواك، وقاموا وأكرمتُ إخوتك ؛ لأنهم يمنعون
حذف الفاعل العمدة .

يقول سيبويه: " وكذلك تقول: ضربونى وضربتُ قومك، إذا أعملت الآخر
فلا بُدَّ فى الأول من ضمير الفاعل لئلا يخلو من فاعل " (٢).
وممن نص على هذا ابن قتيبة (٣). والمبرد (٤). والزجاجي (٥) وأبو على

(١) انظر: المسائل المشككة ٣٠٠، والتعليقة ٥٥/١، والتذييل والتكميل ٣/ ل ٥٠.

(٢) الكتاب ١/ ٧٩.

(٣) انظر: تلقين المتعلم ١٥٥.

(٤) انظر: المقتضب ٧٧/ ٤.

(٥) انظر الجمل ١١٢.

الفارسي (١)، والصيمري (٢)، (٣) وغيرهم (٤).
ومما احتجوا به من المسموع ما حكى من قول العرب: ضربوني
وضربت قومك (٥) وقول الشاعر:
جفوني ولم أجف الأخلاء إننى ... لغير جميل من خليلي مهمل (٦)
وقول الآخر:
هويتنى وهويت الغانيات إلى ... أن شبت فأنصرفت عنهن آمالي (٧)
وكمنا مدماء كأن متونها ... جرى فوقها واستشعرت لسون
مذهب (٨)

(١) انظر: الإيضاح ٦٥، ٦٦.

(٢) عبد الله بن علي بن اسحاق الصيمري، أبو محمد، له مصنفات كثيرة في النحو، منها:
التبصرة، توفي سنة ٥٤١هـ (انظر: انباه الرواة ١٢٣ / ٢، وبغية الوعاة ٤٩ / ٢، معجم
المؤلفين ٨٧ / ٦).

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة ١ / ١٤٨.

(٤) انظر: شرح الكتاب ١ / ١٨٥، ١٨٦، ١٨٩، والمقتصد ١ / ٣٣٧، والمفصل ٣٩، ٤٠،
والنكت ١ / ٢١١، وكشف المشكل ٢ / ١٢٨، وأمالى ابن السجري ٣ / ١١٧،
والمستوفى ١ / ١٠٣، ١٠٤، وشرح المفصل ١ / ٧٧، وشرح المقدمة الجزولية ٢ / ٩١٢،
وشرح جمل الزجاجي ١ / ٦١٧ - ٦٢٠، وشرح الكافية ١ / ٢٠٥، وأوضح
المسالك ٧٠.

(٥) انظر: شرح جمل الزجاجي ١ / ٦٢٠، والملخص ٢٨٦، وأوضح المسالك ٧٠، وهذا مثال
مقيس من كلام سيبويه في الكتاب ١ / ٧٩.

(٦) نسب لبعض الطائيين، انظر البيت فى: شرح التسهيل ١ / ١٦٣، وشرح الكافية
الشافعية ٢ / ٦٤٥، وشرح الألفية - لابن الناظم ٢٥٦، ٢٥٧، والارتشاف ١ / ٤٨٤،
وتوضيح المقاصد ٢ / ٦٩، وأوضح المسالك ٧٠، وشرح أبيات المغني ٧ / ٦٨.

(٧) لم ينسب لقائل، انظر البيت فى: شرح الكافية الشافعية ٢ / ٦٤٥، وشرح الألفية - لابن
الناظم ٢٥٧، وتخليص الشواهد ٥١٥، وشرح الأشموني ٢ / ١٠٤.

(٨) البيت لطيف الغنوي، انظر البيت فى ديوانه ١٢٣، والكتاب ١ / ٧٧، والمقتضب ٤ / ٧٥،
والجمل ١١٥، ١١٦، والإيضاح ٦٨، والتبصرة والتذكرة ١٤٩، وشرح أبيات

والفاعل مع الفعل الأول في هذه الأبيات، وهي " جفوني " و " جرى " .
والقول الثاني: ذهب الكسائي (١) وهشام (٢) والسهيلي (٣) إلى أن الفاعل في
القولين " أكرمت أخاك واجب الحذف من العامل الأول لأمور (١) :
فإن الدليل على المحذوف قد وجد في الجملة الثانية .
والدليل على أن الفاعل مع الأول أدى إلى الإضمار قبل الحذف وهذا
ممنوع منه .

استلوا بقول الشاعر:
تغفّق بالأرطى لها وأرادها . . رجال فبذت نبلهم وكليب (٥) .
حيث تنازع " تغفّق " و " أرادها " كلمة " رجال " فأعمل الثاني منهما
بها، وأعمل الأول في ضميره وحذفه، ولو أضمر لقال: " تغفّقوا " . ويقول
الشاعر:
لو كان حيا قبلهن ظعائنا . . حيا الحطيم وجوهن وزمزم (١) .

سبويه ١/ ١٨٣، والحل ١٤٦، وشرح المفصل ١/ ٧٨، والإنصاف ١/ ٨٨، وكمثاً: جمع
لغت أو كميت، وهو يصف خيلاً غلب على لونها الحمرة وإن خالطها سواء والمممة: الشديدة
الصر، والمتون: جمع متن وهو الظهر، وجرى هنا بمعنى سال، واستشعرت أى: جعلت
شعرها أوصار لها شعاراً وعلامة، ولون مذهب: المموه بالذهب.

(١) انظر: الجمل ١١٣، وشرح الكتاب ١/ ١٨٦، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٤٩.

(٢) انظر: الارتشاف ٣/ ٩٠، والمساعد ١/ ٤٥٨، وأوضح المسالك ٧٠.

(٣) انظر: المراجع السابقة.

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٤٩، وشرح المفصل ١/ ٧٧، وشرح جمل الزجاجي ١/

٦١٨، ٦١٩، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٥٦.

(٥) البيت لعلمة بن عبدة الفحل، انظر البيت في ديوانه ٣٨، والمفضليات ٣٩٣، وجمهرة

اللغة ٢/ ٩٣٦، ونوادر أبي زيد ٢٨١، والمخصص ١٢/ ٨٢، وشرح جمل الزجاجي

١/ ٦١٩، وشرح التسهيل ٢/ ١٧٤، وتذكرة النحاة ٣٥٧، وأوضح المسالك ٧٠، وتغفق:

استتر، وبذت: سبقت، وكليب: أى: جماعة الكلاب.

فأعمل الحطيم بـ (حيا) الثانية، ولو أعمل الأول لأضمر في الثاني ما يحتاج إليه باتفاق، فقال: (حيا) بإسناده إلى ألف الاثنين، فلما أعمل الثاني قال: حيا، وحذف الفاعل . ويقول الآخر: وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى . . ثلاث الأثافي والرسوم البلاغ^(١).

ولو أضمر فاعل الفعل الأول لقال: وهل يرجعن . القول الثالث: للفراء، وحكى عنه في هذه المسألة رأيان: أولهما: أنه لا يجوز إعمال الثاني من المتنازعين إذا كان الأول منهما يطلب مرفوعاً بل يتعين أن يكون العامل الأول . وقد نسبته إليه الزجاجي^(٢) والصيمري^(٣).

وثانيهما: أنه إذا اتفق العاملان في طلب المرفوع فاعمل لهما جميعاً، وليس في الكلام إضمار ولا حذف، وذلك نحو قولك: قام وقعد أخواك، وقام وقعد إخوتك .

وإن اختلف العاملان في طلب ما بعدهما فإنه يرى وجوب الإضمار للمرفوع مع تأخيرهما، وذلك نحو: ضربني وضربت زيدا هو، وقام وأكرمت أخويك هما .

(١) البيت لعروة بن أذينة، انظر البيت في: شعره ٣٦٨، والوحشيات ٢٦٦، والكامل ١/ ٣٨٦، وأمالي القالي (الذيل) ٣/ ١٢٥، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٦١٩، والمقرب ١/ ٢٥٢، والمساعد ١/ ٤٥٩.

(٢) البيت لذى الرمة، انظر: الديوان ٢/ ١٢٧٤، وإصلاح المنطق ٣٠٣، والمقتضب ١٤٤، والمخصص ١٧/ ١٠٠، وشرح شواهد الإيضاح ٣٠٨، ودرة الغواص ٩٤، وشرح المفصل ٢/ ١٢٢، والخزانة ١/ ٢١٣، وثلاث الأثافي: ثلاث قطع من الحجر ينصب عليها القدر، والبلاغ: التي لاشئ فيها.

(٣) انظر: الجمل ١١٣.

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٤٩.

وهذا الرأي هو المشهور عنه في كتب النحو^(١)، وإنما اختار الفراء هذا
 الفصل عند إعمال الثاني لئلا يقع في حذف الفاعل أو الإضمار قبل
 الفصل^(٢) وكلاهما محذور عنده.
 وأجاب أصحاب القول الأول عما أورد عليهم من أن تقدير الفاعل مع العامل
 واجب أن يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر وهو غير جائز، بأمرين:
 الأول أن الإضمار قبل الذكر - شريطة التفسير - أسهل من حذف الفاعل الذي
 هو ركن في الجملة الفعلية^(٣).
 الثاني أن الإضمار قبل الذكر - إذا كان مفسراً - قد جاء في غير هذا الباب
 قوله تعالى (قل هو الله أحد)^(٤).
 ونحو قولهم: ربه رجلاً زارني، ونعم رجلاً زيد، بل ورد السماع به في هذا
 الباب كما سبق ذكر الشواهد عليه^(٥).
 وأجابوا عن الاستدلالات الشعرية للكسائي ومن ذهب مذهبه في وجوب
 حذف الفاعل من العامل الأول، بأن تلك الشواهد تخرج على أن الضمير فيها
 عائد على الجمع أو التثنية بلفظ المفرد^(٦)، واستتر كما يستتر في حال الأفراد،
 رسالة أفراد الضمير العائد على الجمع أو التثنية جائزة عند البصريين، على

(١) انظر: شرح الكتاب ١/ ١٨٦، وشرح المفصل ١/ ٧٧، وشرح جمل الزجاجي ١/ ١١٧،
 وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٦، ٦٤٧، وشرح الكافية ١/ ٢٠٦، وشرح الألفية - لابن
 الناطم ٢٥٦ وأوضح المسالك ٧٠.

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٦١٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٦.

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٤٩، وشرح الكافية ١/ ٢٠٦، وأوضح المسالك ٧٠.

(٤) سورة الإخلاص ١.

(٥) انظر: المقتضب ٤/ ٧٧، وشرح المفصل ١/ ٧٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٥،
 وأوضح المسالك ٧٠.

(٦) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٦٢٠، وشرح التسهيل ٢/ ١٧٤، والمساعد ١/ ٤٥٩،
 وتطبيق الفرائد ٥/ ٦٣، وشرح الأشموني ٢/ ١٠٤.

قصة (١). ولهم في ذلك شواهد تدل عليه، كقوله تعالى: (وإن لكم في الأنعام لعبرة) نسفيكم مما في بطونهم (٢) ولم يقل في (بطونها) وسمع قول العرب: أحسن القبان وأجمله، وهو أحسن بنى أبيه وأنبله (٣)، أي: أجملهم وأنبلهم.

وقال الشاعر:
فكلن في العينين حب قرنفل .. أوسنبلا كحلت به فانهلت (٤)
ولم يقل: كحلتا به.

أما ما ذهب إليه الفراء من منع إعمال الثاني إذا كان الأول يطلب فاعداً فإنه مردود بالسماع الكثير الذي ثبت فيه جواز إعمال الثاني .
وأما ادعاؤه أن العاملين إذا اتفقا في طلب المرفوع فالعمل لهما جميعاً، وإذا اختلفا في طلب ما بعدهما فإنه يجب الإضمار متأخراً فسرود بأمرين (٥):

١- أن العوامل النحوية كالمؤثرات الحقيقية لا يجوز اجتماع عاملين على معمم

(١) انظر: الكتاب ١/ ٧٩، ٨٠، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٦٢٠، والتصريح ١/ ٣٢١، وشرح الأشموني ١٤/ ٢، وحاشية الصبان ٢/ ١٠٤.

(٢) سورة النحل من الآية ٦٩.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٨٠، ومعاني القرآن - للفراء ١/ ١٣٠، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٤٢، وتذكرة النحاة ٣٥٧، ولم يصرح سيبويه بأنه من كلام العرب، والذي ذكره الفراء من قول العرب: (هو من أحسن الرجلين وأجمله).

(٤) البيت لسلمى بن ربيعة، ونسب في الأصمعيات لعلياء بن أرقم، انظر: نوادر أبي زيد ٣٧٥، والأصمعيات ١٦١، وأمالى القالى ١/ ٨١، والصاحبي ٤٢٤، وشرح نبول الحماسة للمرزوقي ١/ ٥٤٧، وأمالى ابن الشجرى ١/ ١٨٣، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٦٢١، وتذكرة النحاة ٣٥٨، وخزانة الأدب ٧/ ٥٥٣، القرنفل والمنبل من خلاصة الآية التي تحرق العين وتسيلها.

(٥) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٦١٨، وشرح الكافية ١/ ٢٠٦، وحاشية الصبان ٢/ ١٠٣.

والشواهد الكثيرة دلت على عدم الإضمار متأخراً، وهو لم يأت
لما قاله .

والفعل الأول من باب التنازع، واحتج لذلك بما رآه الكسائي من أن الفاعل
مع الفعل الأول لوجود ما يدل عليه، وأن سيبويه يقول في هذه الصورة
التنازع: "إنهم استغنوا بالفعل الثاني ومعموله عن فاعل الفعل الأول
لما صاب قلبه وأضناه وتيممه". وقرر أن كلامهما يلتقى مع رأى ابن مضاء في
الفعل يستغنى مجانبته عن الفاعل، وطبقه على قول الشاعر:

ما صاب قلبي وأضناه وتيممه . . . إلا كواعب من ذهل بن شيبان^(٣).
فالأفعال (صاب)، و (أضناه) و (تيممه) تطلب (كواعب) فاعلاً لها، وقد
مخوف معهما لدلالة القرينة اللفظية أو نقول كما قال الكسائي إن الفاعل
فاعل للفعلين الأولين للاستغناء بمادتهما عنه.

والذي أراه موافقة رأى البصريين فيما ذهبوا إليه من أنه إذا عمل الثاني من
لعملين المتنازعين، وكان الأول يطلب فاعلاً فإنه يجب إضماره معه، ولا يجوز
خفيه، لأمر:

١- أن ما وقع فيه الكسائي ومن وافقه أشنع مما فروا منه^(٤)؛ لأن الفعل
لا يخلو من الفاعل، والفاعل معه كجزئه، أما عود الضمير على متأخر،

(١) انظر: تيسيرات لغوية من ٣٣، ٣٤.

(٢) انظر المرجع السابق ٣٣.

(٣) لم أجد من نسبته سوى محقق الدرر اللوامع حيث نسبته في الفهارس لقريط بن أنيف،

انظر: شرح التسهيل ١٧٦ / ٢، والمساعد ٤٦٠ / ١، وشفاه العليل ٤٤٦ / ١، وتعليق

الفراند ٦٤ / ٥، والتصريح ٤١٩ / ١، والهمع ١٤٣ / ٥، والدرر اللوامع ٣٢٠ / ٥.

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة ١٤٩ / ١، وشرح الكافية ٢٠٦ / ١.

ولو كان في اللفظ والرتبة، فأمر تحتمله القواعد النحوية لوجود نظائر له في غير باب من النحو.

٢- أن ما استدل به الكسائي من شواهد شعرية أورد عليها الاحتمال، وما ورد عليه الاحتمال بطل به الاستدلال، وسواء قيل إن هذه الشواهد من أفراد الضمير العائد إلى الجمع أو التثنية أو لم يقل، فهي شواهد قليلة لا يقاس عليها، وقد جاء في الكتاب لسيبويه: "فقولهم: هو أظرف القديس وأجمله لا يقاس عليه" (١).

٣- ذكر ابن عصفور (٢). في شرح الإيضاح أن ما حكى عن الكسائي من أنه يحذف الفاعل هنا باطل، بل هو عنده ضمير مستتر في الفعل المفرد. وإذا ثبت هذا صار الحذف ممنوعاً منه باتفاق.

٤- أن ما ذكره الدكتور / شوقي ضيف عن سيبويه ليس في الكتاب بل فيه ما يناقضه تماماً، فسيبويه يقول: "وإذا عملت الآخر فلا بد من الأول من ضمير الفاعل لئلا يخلو من فاعل (٣).".

٥- أن البيت الذي أورده الدكتور / شوقي ضيف أجيب عنه بأنه ليس من التنازع؛ لأن التنازع لا يقع في الاسم المرفوع الواقع بعد إلا على الصحيح، والذي دعاهم لإخراجه من باب التنازع أنه سيؤدي إلى إخلاء العامل الملغى من الإيجاب، ويلزم منه في نحو: ما قام وقعد إلا أنا، إعادة ضمير غائب على ضمير حاضر (٤).

المسألة الخامسة: الاستغناء عن الفاعل مع (كان) الزائدة

(١) الكتاب ١ / ٨٠.

(٢) نقله عنه أبو حيان في الارتشاف ٣ / ٩١، ابن عقيل في المساعد ١ / ٤٥٩، والصبان في حاشيته ٢ / ١٠٢.

(٣) الكتاب ١ / ٧٩.

(٤) انظر: التسهيل ٨٦، وشرح التسهيل ٢ / ١٧٥، والمساعد ١ / ٤٥٩ - ٤٦١، وتعليق الفرائد ٥ / ٦٤ - ٦٥، والتصريح ١ / ٣١٩، والدرر اللوامع ٥ / ٣٢٠، ٣٢١.

من المسائل التي يستغنى فيها عن الفاعل عند بعض النحاة مع (كان) قولهم: "زيد كان قائم" والنحويين فيها رأيان:

الذهب إليه السيرافي^(١) والصيمري^(٢) وغيرهما^(٣) من أن (كان) وهو ضمير المصدر الدال عليه الفعل، كأنه قيل: كان الكون، ويعنى بالكون الجملة التي تزداد فيها^(٤).

ومعنى الزيادة عند السيرافي ومن وافقه يتضح من قوله: "وقولنا: تكون" بالمعنى بذلك أن دخولها كخروجها في كل معنى، وإنما يعني ليس لها اسم ولا خبر ولا هي لوقوع شيء مذكور، ولكنها دالة

(١) انظر: شرح السيرافي على الكتاب ٣ / ٥١٤ (رسالة) وحاشية الإيضاح العضدي ص ٩٦، واللباب ١ / ١٧٢، والغرة الخفية ص ٤٢٥، وتوصيه اللع - لابن الخباز ص ١٤٢، والمتبع شرح اللع ١ / ٢٦٩، وشرح الكافية - للرضي ٤ / ١٨٩، والتعليق ١ / ٤٠٠، والتذييل والتكميل - لأبي حيان ٤ / ٢١٣ - ٢١٤، وارتشاف الضرب - لأبي حيان ٣ / ١١٨٥ - ١١٨٦، وشرح التسهيل - لابن مالك ١ / ٣٧٧، وشرح التسهيل - للبرادي ص ٣٠٤، وشرح المفصل - لابن يعيش ٧ / ٩٩، وشرح كافية ابن الحاجب - ليعقوب ص ١٠٥٨، وتعليق الفرائد - للدماميني ٣ / ٩٢١، والنصف الأول من كتاب تحاف نوى الاستحقاق - لابن غازي (رساله ص ١٥١) والهمع ١ / ١٢٠، وفي شرح جمل الزجاجي - لابن عصفور ١ / ٢٠٩ عكس ما نقل في معظم الكتب حيث قال: فمذهب الفارسي أن فاعلها مضمر فيها، وهو ضمير المصدر الدال عليه الفعل الذي هو (كان) كأنك قلت: كان هو، أي: كان الكون".

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة - للصيمري ص ١٩١ - ١٩٢، والتذييل والتكميل ٤ / ٢١٣، وتعليق الفرائد ٣ / ٩٢١.

(٣) كابن خروف (٠) انظر: شرح الألفية - للشاطبي ٢ / ٩٢.

(٤) انظر: التذييل والتكميل - لبي حيان ٤ / ٢١٣، وشرح جمل الزجاجي - لابن عصفور ١ / ٢٠٩.

على زمان، وفاعلها مصدرها، وذلك قولك: زيد كان قائم^(١).
ويؤكد ابن الخباز هذا الكلام بقوله: "وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن معنى زيادتها عدم اختلال الكلام بسقوطها، ولا بد لها من الفاعل عنده؛ لأنها فعل^(٢)".
ويوضح ابن يعيش معنى الزيادة عند السيرافي فيقول: "وذهب السيرافي إلى أن معنى قولنا: زائدة أن لا يكون لها اسم ولا خبر، ولا هي لوقوع شيء مذكور، ولكنها دالة على الزمان، وفاعلها مصدرها"^(٣).
ثم يذكر كل من ابن مالك وابن يعيش أن السيرافي قاس (كان) الزائدة على (ظننت) إذا ألغيت، وشبهها بها، فلا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير، كما لم يمنع من إلغاء (ظن) إسنادها في نحو: زيد ظننت قائم. فالظن ملغى هنا لم تعملها ومع ذلك فقد أخرجت الكلام من اليقين إلى الظن، كأنك قلت: زيد قائم في ظني، وهذا مذهب سيبويه^(٤).
ويعقب ابن مالك بعد ذلك على رأي السيرافي: "ولا حاجة إلى ذلك"^(٥).
أي: إلى تقدير الضمير ثم يقول: "ولا يبالى بأن يقال: خلوها من الإسناد إلى مثوى يلزم منه كون الفعل حديثاً عن غير محدث عنه؛ لأن (كان) المحكوم بزيادتها تشبه الحرف الزائد، فلا يبالى بخلوها من الإسناد، كما أن الضمير الواقع فصلاً كما قصد به ما يقصد بالحروف من الدلالة على معنى في غيرها استجيز ألا يكون له موضع من الإعراب"^(٦).

-
- (١) انظر شرح السيرافي على الكتاب ٣ / ٥١٤ رسالة.
(٢) انظر: توجيه اللمع - لابن الخباز ص ١٤٢.
(٣) انظر: شرح المفصل - لابن يعيش ٧ / ٩٩.
(٤) انظر: شرح التسهيل - لابن مالك ١ / ٣٧٧، وشرح المفصل - لابن يعيش ٧ / ٩٩، والكتاب - لسيبويه ٢ / ١٥٨.
(٥) انظر: شرح التسهيل - لابن مالك ١ / ٣٧٧.
(٦) انظر: شرح التسهيل - لابن مالك ١ / ٣٧٧.

ويضيف أبو حيان كلام ابن مالك قائلاً: "ولا يسلم له أن الواقع فصلاً ضميراً بقصد به ما يقصد من الحروف، بل الأصح أنه حرف، فهو مستطرد ابن مالك بعد ذلك قائلاً: "وأيضاً فإن (كان) قد زيدت بين الفعل والفاعل، وإذا نوى معها فاعل لزم الفصل بين الجار والمجرور بحملة ولا نظير لذلك، وإن لم ينو معها ضمير فاعل كان الفصل بكلمة واحدة، فلا يمتنع، كما لم يمتنع الفصل بـ(ما) بين (عن) و (من) والباء، و(رب) والكاف ومجروراتها" (٢).

ويرد أبو حيان كلام ابن مالك قائلاً: "ولا يلزم من ذلك محذور؛ لأنها جملة كالمفرد؛ إذ لم يصرح بأحد جزأيهما، وهو المسند إليه (كان)" (٣). ويعمل العكبري لمذهب السيرافي قائلاً: "لأن لفظها - يقصد (كان) - الفعل، والفصل لا بد له من فاعل، ولا يجوز أن يكون فاعلها ضمير تنبيه ولا جمع، فلو قلت: مررت برجال كانوا قيام، لم يجز؛ لأن (الواو) ضمير الرجال، فإذا عملت في ضميرهم نصت خبرهم، وإنما فاعلها الكون وما أشبهه" (٤).

وفرق كبير بين كلمة تنشئ معنى جديداً، أو تزيد في المعنى القائم، وكلمة أخرى - كهذه - لا تنشئ معنى جديداً، ولا تزيد في المعنى الموجود، ولكنها تقتصر على تأكيده وتقويته .

لهذا تجردت كلمة (كان) عند زيادتها من الحدث الذي يكون في الفعل - بخلاف معنى الزيادة عند السيرافي ومن تابعه - فلا تحتاج إلى فاعل، ولا

(١) انظر: التذييل والتكميل - لأبي حيان ٢١٣ / ٤.

(٢) انظر شرح التسهيل - لابن مالك ٣٧٧ / ١ - ٣٧٨.

(٣) انظر: التذييل والتكميل - لأبي حيان ٢١٣ / ٤ - ٢١٤.

(٤) انظر: المتبع في شرح اللمع - للعكبري ٢٦٩ / ١.

إلى اسم وخبر، ولا لشيء آخر مطلقاً؛ لأن الذي يحتاج لذلك إنما هو الفعل الذي له حدث، ومنه (كان) النامة أو الناقصة، أما الزائدة مخالفة لهما في ذلك فهي في زيادتها المحضة مقصورة على التقوية والتأكيد .

ومن الأمرين السالفين يتبين أن بقاءها أو حذفها لا يؤثر في صياغة التركيب، ولا في معناه الأصلي، غير أن الراجح أنها تدل على الزمن الماضي إذا كانت بصيغته، ولا سيما إذا توسطت بين (ما) التعجبية وفعل التعجب في مثل: ما كان

أحسن صنعك، وما كان أرق حديثك، فإنها في هذه الصورة تدل على الزمن الماضي، إذ المراد أن الحسن والرقّة كانا فيما مضى، ولا تدل على غيره، ولا تحتاج لفاعل، ولا لشيء آخر، كما لا يحتاج إليها عامل ليؤثر فيها^(١).

أدلة هذا الرأي:

" وحبته فيما ذهب إليه أن الفعل إذا استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى

فاعل استغنى عن الفاعل .

دليل ذلك: أن (قلما) فعل، لكن إذا استعملته العرب للنفي فقالت: قلما يقوم زيد، في معنى: ما يقوم زيد، لم تحتج إلى فاعل، كما أن (ما) لا تحتاج إلى فاعل بل صارت بمنزلة الحروف التي تصحب الأفعال، فتقول: قلما يقوم زيد، فكذلك (كان) لما زيدت للدلالة على الزمان الماضي صارت بمنزلة (أمس)، فكما أن (أس) لا يحتاج إلى فاعل فكذلك ما استعمل استعماله^(٢).

ويذكر ابن أياز جملة أدلة الفارسي فيقول: " واحتج بوجهه: "

(١) انظر: النحو الوافي - لعباس حسن ١ / ٥٧٩ - ٥٨٠.

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي - لابن عصفور ص ٢٠٩، والتذييل - لأبي حيان ٢١٣ / ٢١٤ -

لو كان لها فاعل لكانت معه جملة، والجملة لا تزداد .
لما زيدت جرت مجرى الحروف التي لا فاعل لها .
أنه لو كان فاعل لوقع الفعل بين الجار والمجرور في قوله:
..... على كان المسومة العرب (١).
كانت خالية كانت مفردة، لا يقبح قبح الأول (٢).

ج:

يقول ابن الخباز: " وكلا القولين حسن موافق لأصول كلام العرب،
أبو الفتح في زيادتها:
سراة بنى أبى بكر تسامى .. على كان المسومة العرب (٣).
وهذا البيت يقوى قول أبى على؛ لأنها زيدت بين الجار والمجرور، فلو

(١) هذا عجز بيت صدره: سراة بنى أبى بكر تسامى، والبيت للفرزدق في ديوان المتنبي
بشرح العكبرى ٩/٤، وليس في ديوانه .
وهو بلا نسبة في خزنة الأدب، قال: " وهذا البيت مع شهرته وتداوله لم أقف على خبر له "
والمقاصد النحوية ٤٢٠/١، وأسرار العربية ١٣، والمفصل ص ٣٥١، وسر صناعة
الإعراب ٢٩٨/١، واللمع ٣٩/١، والمغنى - لابن فلاح ٣/٣٤، وشرح كافيّة ابن
الحاجب - للرضي ٤/١٨٧، وشرح الجمل - لابن عصفور ١/٢٠٨، والمقتصد
٤٠٢/١، وشرح ألفية ابن معط - للقواس ٨٦٦/٢، والحل في إصلاح الخلص
١٧٥، وشرح كافيّة ابن الحاجب - للقواس ٥٦٥/٢، والارتشاف ٣/١١٨٧، وضرائر
الشعر - لابن عصفور ص ٧٨، والأزهية ص ١٨٧، ورصف المباني ص ١٤٠،
والمستوفى ١/٢٩٩، والتبصرة والتذكرة - للصيمري ١/١٩٢، وشرح المفصل - لابن
بعش ٧/٩٨، وشرح جمل الزجاجي - لابن خروف ١/٤٤٤، والتعليقة على المقرب
ص ١٩٩، والتصريح ١/٦٢١، وشرح التسهيل - لابن مالك ١/٣٦١، والمساعد ١/
٢٧٠، وتعليق الفرائد ٣/٢٢٤، والشاهد في البيت في قوله: (على كان المسومة) حيث
رُفِعَت (كان) زائدة بين الجار والمجرور.

(١) انظر: المحصول في شرح الفصول ١/٤١٢ - ٤١٤.

(٢) سبق تخريج هذا البيت ص من البحث.

كان لها فاعل لكثير الفصل بينهما، والأصل عدمه^(١).
ويقول ابن يعيش: "والذى أراه الأول، وإليه كان يذهب ابن السراج، قال فى أصوله: "وحق الزائد أن لا يكون فاعلاً ولا معمولاً ولا يحدث معنى سوى التأكيد، ويؤيد ذلك قول الأئمة فى قوله سبحانه وتعالى: (كيف نكلم من كان فى المهد صبياً)^(٢) أن كان فى الآية وليست الناقصة؛ إذ لو كانت الناقصة لأفادت الزمان، ولو أفادت الزمان لم يكن لعيسى - عليه السلام - فى ذلك معجزة؛ لأن الناس كلهم فى ذلك سواء، فلو كانت الزائدة تفيد معنى الزمان لكانت كالناقصة، ولم يكن للعدول إلى جعلها زائدة فائدة"^(٣).

واختار المحقق الرضى رأى الفارسى حيث قال: "ومذهب أبى على أنه لافاعل لها، على ما اخترنا"^(٤).

ويقول المحقق الرضى معقباً على رأى السيرافى قائلاً: "وهو هوس؛ إذ لامعنى لتوئك: ثبت الثبوت، وقوله:

لعلك والموجود حق لقاءه .. بدالك من تلك القلوص بداء^(٥).

(١) انظر: توجيه اللمع ص ١٤٢.

(٢) سورة مريم: من الآية ٢٩. يقول أبو جعفر النحاس فى إعراب القرآن ٢/ ١٦٢: "فيه ثلاثة أقوال: أحدها أن تكون (كان) زائدة، ونصب (صبياً) على الحال، والعامل فيه الاستقرار، وقيل: (كان) بمعنى وقع، ونصب (صبناً) على الحال، إلا أن العامل فيه (كان)، والقول الثالث - قول أبى إسحاق - قال: (من) للشرط، والمعنى: من كان فى المهد صبياً فكيف نكلمه؟ قال: كما نقول: من كان لا يسمع ولا يبصر فكيف أخطبه؟ قال أبو جعفر: وإنما احتاج النحويون إلى هذه التقديرات؛ لأن الناس كلهم كانوا فى المهد صبياناً، ولا بد أن يبين عيسى - عليه السلام - بشيء منهم".

(٣) انظر شرح المفصل - لابن يعيش ٧/ ٩٩، وشرح كافية ابن الحاجب - للرضى ٤/ ١٨٧ - ١٨٨.

(٤) انظر: شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ١٨٩.

(٥) البيت لمحمد بن بشير فى ديوانه ص ٢٩، وشرح كافية ابن الحاجب ٤/ ١٨٩، وخزانة الأدب ٩/ ٢١٣، ٢١٥، والدرر ٤/ ٢٠، وشرح شواهد المغنى ص ٨١٠، وللشماخ بن ضرار فى ملحق ديوانه ص ٤٢٧، ولسان العرب ٤/ ٦٦ (بدا)، وبلا نسبة فى الخصائص ١/ ٣٤٠، وسط اللالى ٠ ص ٧٠٥، ومغنى اللبيب ص ٣٨٨، والهمع ١/ ١٤٧.

معناه: رأى بادي المصدر بمعنى اسم الفاعل^(١).
 الثاني: يقول ابن يعيش: الوجه الثالث من وجوه (كان) أن تكون
 زيادة دخولها كخروجها لا عمل لها في اسم ولا خبر^(٢).
 ويقول ابن الخباز "ذهب أبو علي الفارسي^(٣) إلى أن زيادتها عبارة عن
 دخولها في الكلام غير عاملة في شيء، وأنه ليس لها فاعل^(٤)".
 ومعنى زيادتها عنده أنه عبارة عن دخولها في الكلام غير عاملة في
 شيء، وأنه ليس لها فاعل^(٥).

ومما سبق يمكن أن نقول: إن معنى زيادة (كان) على رأى الفارسي
 ومن تابعه أمران:

أولهما: أن (كان) غير عاملة، فلا تحتاج إلى معول من فاعل أو مفعول أو
 اسم وخبر، أو غيرها؛ إذ ليس لها عمل، وليست معمولة لغيرها، وهذا
 شأن كل فعل زائد، ولا يتأثر صوع الأسارب بحذفها.
 والثاني: أن الكلام يستغنى عنها، فلا ينقص معناه بحذفها، ولا يخفى
 المراد منه، وكل فائدتها أنها تمنح المعنى الموجود قوة وتوكيداً، فليس من شأنها

(١) انظر: شرح كافية ابن الحاجب - للرضي ٤ / ١٨٩.

(٢) انظر: شرح المفصل - لابن يعيش ٧ / ٩٨ - ٩٩.

(٣) انظر: حاشية الإيضاح العضي ص ١٣٥، والمغنى - لابن فلاح ٣ / ٣٢، وشرح

الجزولية - للأندى ص ٩٥، والمتبع ١ / ٢٦٩، واللباب ١ / ١٧٢، وشرح المفصل -

لابن يعيش ٧ / ٩٨ - ٩٩، وشر كافية ابن الحاجب - للرضي ٤ / ١٨٩، وشرح الجمل

- لابن عصفور ١ / ٢٠٩، والتذليل والتكميل - لأبي حيان ٤ / ٢١٣ - ٢١٤، وارتشاف

الضرب - لأبي حيان ٣ / ١١٨٥ - ١١٨٦، وشرح التسهيل - المرادي ص ٤٠٣،

والمحصول في شرح الفصول - لابن إياز ١ / ٤١٣ - ٤١٤، وتعليق الفرائد -

لداميني ٣ / ٩٢١، والصفوة الصفية ٢ / ١٦، وشرح كافية ابن الحاجب - ليعقوب ص

١٥٨، والهمع للسيوطي ١ / ٤٣٢.

(٤) انظر: توجيه اللمع ص ١٤٢.

(٥) انظر: المحصول في شرح الفصول ١ / ٤١٣ - ٤١٤.

أن تحدث معنى جديداً، ولا أنتزيع في المعنى الموجود شيئاً إلا التقوية والتأكيد.
والذي أراه أن رأى أبى على الفارسي هو الأرجح للأسباب التالية:
١- أن هذا الرأي هو ما ذهب إليه ابن السراج، والأولى عند ابن يعيش،
واختيار المحقق الرضي، والأقوى عند ابن إياز، ولم أجد من رجح من

النحويين رأى السيرافي .
٢- أن رأى الفارسي كثرت أدلته، ولم أجد لرأى السيرافي إلا دليلاً وحيداً
وهو فعلية (كان) فاحتاجت إلى فاعل .
٣- أن تقدير فاعل لـ (كان) الزائدة، يجعل الزائد جملة، والجمل لا تزداد

كما ذكر ابن إياز^(١).
٤- أن رأى الفارسي سلم من الاعتراض عليه، ورأى السيرافي لم يسلم
من الاعتراض عليه وتضعيف ما استدل به، والدليل متى تطرق إليه الاحتمال
بطل به الاستدلال .

٥- قول المحقق الرضي: "اعلم أن (كان) تزداد غير مفيدة لشيء إلا
محض التأكيد، وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب"^(٢).
وكلامه واضح في أنها كلمة وليست جملة، وأنها خالية من معنى
الحدث ومن ثم فهي لا تحتاج إلى فاعل .

ولب الخلاف بين الرأيين السابقين يكمن في أن (كان) الزائدة التي
لاتعمل مفيدة لمعنى الزمان الماضي وهو ما ذهب إليه السيرافي ومن وافقه
تبعاً لسيبويه ومن ثم قدر لها فاعلاً، أو أنها غير مفيدة لشيء، إلا محض
التأكيد، اعتداداً بمعنى الزيادة في كلام العرب، ومن ثم فهي خالية من
الحدث فلا تحتاج إلى فاعل، وهو الأرجح كما ذكرت سابقاً .

(١) انظر: المحصول في شرح الفصول ١/ ٤١٣.

(٢) انظر: شرح كافي ابن الحاجب - للرضي ٤/ ١٨٧ - ١٨٨.

المسألة السادسة: الاستغناء عن فاعل الفعل الثانى فى توكيد
الفعل الأول توكيداً لفظياً

بحثت عن خلاف بين النحويين فى هذه المسألة فيما بين يدى من
يبحث عن مصادر فلم أعثر على أى خلاف، اللهم إلا إشارات سريعة
بوصف هذه الصورة من صور التوكيد اللفظي فى باب التوكيد دون ذكر
أى خلاف بين النحويين فى الاستغناء عن فاعل الفعل المؤكد أو ذكره، ومن
أى خلاف بين توصيفا لهذه الصورة:

المتة ما نكره توصيفا لهذه الصورة:
يقول المحقق الرضى: " والتكرير اللفظي يجرى فى الألفاظ كلها، أسماء
كانت، أو أفعالا، أو حروفاً، مفردة كانت أو جملاً، أو غير ذلك، والمكرر
بها مستقل أو غير مستقل، والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف
عليه... وأما المستقل فتكرره بلا فصل نحو: جاء فى زيد زيد، قال:
فأين إلى أين النجاة ببغنى .. أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس (١). (٢).
ويقول ابن إياز: "الأول: أن يكرر اللفظ بعينه، ويقال له التوكيد الصريح،
واللفظي، وهذا لا يختص بشيء، فإنه يكون فى الاسم والفعل

(١) البيت للكميت فى شفاء العليل ١/ ٤٤٥، ٧٤٢/٢، وليس فى ديوانه.

وهو بلا نسبة فى الخصائص ٣/ ١٠٣، وأمالى ابن الشجرى ١/ ٣٧٢، وشرح الرضى
٢/ ٨٦٨، وشرح ألفية ابن معط للقواس الموصلى ١/ ٧٥٥، وشرح كافية ابن الحاجب
- للقواس الموصلى ١/ ٣٠٧، وتوجيه اللمع ٢٦٧، وشرح التسهيل - لابن مالك ٢/
١١٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٢، ٣/ ١١٨٥، وابن الناطم ١٧٤، ٣٦٣،
والتعليقة على المقرب ٢/ ٨٠٤، والمساعد ١/ ٤٥٠، والمحصول ٢/ ٨٦٩، وابن عقيل ٣/
٢١٤، وشرح قطر. الذى ٢٨٩، ٢٩٠، وأوضح المسالك ٢/ ١٩٤، والصفوة الصفية ١/
٧٢٠، والأشمونى ١/ ٤٥٠، وتعليق الفرائد ١/ ٧٧، ٥/ ٤٧، والارتشاف
٤/ ١٩٥٧، وتوضيح المقاصد ١/ ١٦٧، ٢/ ٩٧٩، ٦٣٢، وشفاء العليل ٤٥٥، والهمع ٣/
١٧٢، والتصريح ٢/ ٤٢٠، والخزانة ٥/ ١٥٦.

(٢) انظر: شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٣٨٣ - ٣٨٥.

والحرف، والجملة قال الشاعر:

فأين إلى أين النجاة ببغلتى . . أتاك أذاك اللاحقون احبس احبس
وهكذا لم تذكر كتب النحو أكثر من هذا البيت ومثال أو مثالين لتأكيد
الفعل بتكريره مع الإشارة إلى أن الفاعل المذكور للفعل الأول من الفاعلين
المذكورين ويظل الفعل الثاني بلا فاعل .

يقول الأستاذ عباس حسن فى أحكام التوكيد اللفظي ما نصه: "التوكيد
اللفظي أحكام تختلف باختلاف نوع المؤكد (المتبوع) من ناحية، أسم أو فعل،
أو حرف، أو جملة، أو اسم فعل، وتتلخص هذه الأحكام فيما يأتى:
والأول منها عام ينطبق على جميع أنواع التوكيد اللفظي، ولا يختلف
فيه نوع من نوع:

١- اللفظ الذى يقع توكيداً لفظياً، ممنوع من التأثر والتأثير، أى: لا تؤثر
فيه العوامل: - فلا يكون مبتدأ، ولا خبراً، ولا فاعلاً، ولا مفعولاً به،
ولا غيره فليس له موضع، ولا محل من الإعراب مطلقاً - وكذلك
ليس له تأثير فى غيره مطلقاً، فلا يحتاج لفاعل، أو مفعول، أو مجرور، أو
غيره وإنما يقال فى إعرابه: " إنه توكيد لفظي لكذا، فهو تابع له فى
ضبطه الإعرابي، من غير أن يكون كالمتبوع فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأ،
أو غير ذلك . . . ومن غير أن يكون له محل من الإعراب، أو محول . . .
ولا فرق فى هذا الحكم بين أن يكون لفظ التوكيد اسماً، أو فعلاً، أو حرفاً أو
جملة، أو اسم فعل" (٢).

ويقول الأستاذ عباس حسن بعد ذلك: " إن كان المؤكد فعلاً - ماضياً
أو مضارعاً - فإن توكيده اللفظي يكون بتكراره وحده دون تكرار فاعله،

(١) انظر: المحصول فى شرح الفصول ٢ / ٨٦٨ - ٨٦٩ .
(٢) النحو الوافى - لعباس حسن ٣ / ٥٣١ .

٣٧٧ -
الفاعل المؤكد (التابع) فاعل، إنما الفاعل للأول (المتبوع) كقول
"أنا من معشرك ولد ولد الحق معهم، ولم يفارقهم" فلفظه (يقول) الثانية،
والأول (ولد) الثانية لامحل لها من الإعراب (١).

وتوكيد الفعل يكون بإعادته وحده؛ أي
أفلح أفلح المؤمنون، ويكون بإعادته مع
الفاعل، كما في نحو: صل صل لربك، وقد اجتمعا في قول
المستتر، كما في نحو: صل صل لربك، وقد اجتمعا في قول
الضمير المستتر.

النسبة: فإين إلى أين النجاة ببغلتى . . أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس
فإين قوله: "أتاك أتاك" توكيد لفظي بتكرار الفعل وحده؛ إذان الفعل
ففي قوله: "أتاك أتاك" اللاحقون "اللاحقون" والفعل الثاني جيء به لخص
الأول رفع الاسم الظاهر "اللاحقون" الثاني جيء به لخص
التوكيد . . . (٢).

فهو يشير على صورتين من صور التوكيد اللفظي والذي يعيننا هي
الصورة الأولى منهما دون الثانية وهي صورة التأكيد اللفظي في (أتاك أتاك
اللاحقون) فهي شاهد على تأكيد الفعل تأكيداً لفظياً بتكريره دون فاعله،
والذي يقوى ويؤكد أنه لا يوجد خلاف بين النحويين في هذه المسألة
بوجود على آخر للفعل الثاني المؤكد (التابع) قوله: "إذ لو تكرر الفاعل مع
فعله لخرج الأمر من توكيد الفعل وحده توكيداً لفظياً إلى توكيده مع فاعله،
فذلك المسألة في توكيد الجملة الفعلية كلها بجملة فعلية كاملة، ومن آثار
هذا الفرق أن المضارع المنصوب أو المجزوم إذا أريد توكيده وحده توكيداً
لفظياً وجب أن يكون المضارع الذي يؤكد منصوباً أو مجزوماً مثله، ففي

(١) انظر: النحو الوافي - لعباس حسن ٣/ ٥٢٧.

(٢) التوكيد في النحو العربي ص ١٦.

مثل: لم يتهاون الحازم، ولن يهمل... نقول: لم يتهاون لم يتهاون الحازم،
ولن يهمل يهمل، بجزم المضارع: " يتهاون " الثاني تبعا للأول، وينتصب
المضارع الثاني " يهمل " تبعا للأول أيضا، أما عند اعتبار الثاني مع فاعله
فما جملة مؤكدة فلا يصح متابعته للأول في الجزم ولا النصب^(١).

(١) انظر: النحو الوافي - لعباس حسن ٣ / ٥٣١ هامش رقم (٣).

ثانياً: الاستغناء عن نائب الفاعل

الفعل المبني للمجهول بمادته عن نائب الفاعل إذا تلاه فقط
بصرف غير متصرف، أو جار ومجرور .

ومن هنا فإن الاستغناء عن نائب الفاعل يشتمل على مسألتين:
المسألة الأولى: الاستغناء عن نائب الفاعل إذا تلا الفعل المبني للمجهول
بصرف غير متصرف .

المسألة الثانية: الاستغناء عن نائب الفاعل إذا تلا الفعل المبني للمجهول
بصرف والمجرور .

وسأتناول بعون الله - تعالى - كلتا المسألتين بالبحث والدراسة:
المسألة الأولى: الاستغناء عن نائب الفاعل إذا تلا الفعل المبني للمجهول
بصرف غير متصرف:

إذا كان الظرف غير متصرف ويراد به ما يلزم النصب على
الظرفية (١). (١) كسحر وضحوة وعممة من يوم بعينه، أو كان مجروراً بـ "من" عند "و" ثم "ففي إنبته عن الفاعل قولان:

الأول: ذهب جمهور البصريين إلى أن الظرف غير المتصرف يمتنع
بإنبته عن الفاعل، فلا يقال: جلس عندك، ولا ركب سحر، مراداً به سحر
يوم بعينه .

يقول سيبويه: "ومما لا يحسن فيه إلا النصب قولهم: سير عليه سحر،
لا يكون فيه إلا أن يكون ظرفاً (٢). وقال: "ومثله: سير عليه ضحى إذا
غبت ضحى يومك؛ لأنهما لا يتمكنان من الحر في هذا المعنى (٣). "

(١) انظر في المراد من الظرف غير المتصرف: الكتاب ١/ ٢٢١، ٢٢٥، وأمالى ابن

الشجرى ٢/ ٥٧٦ - ٥٨٦، وشرح الأشموني ٢/ ٦٤، وحاشية الخصري ١/ ٢٥١.

(٢) الكتاب ١/ ٢٢٥.

(٣) المرجع السابق.

ثم قال: "ومثل ذلك: سير عليه ذات مرة، نصب لا يجوز إلا هذا (١).... (١) ومن نص على هذا الأعلام الشنتمري (٢) وابن الشجري (٣) والحيدرة (٤) وابن يعيش (٥) وغيرهم (٦).
وعلة المنع عندهم أن النائب عن الفاعل يستحق الرفع، والظروف غير المتصرف لا تستعمل مرفوعة أصلاً، وإنما هي ملازمة للنصب أو الجرب من (٧).

وعلى هذا نائب الفاعل في نحو: سير عليه ضحى، ضمير مستتر يعود إلى المصدر المقترن بأل العهدية المفهوم من الكلام السابق.
القول الثاني: نسب للكوفيين (٨) والأخفش (٩) جواز إنابة الظرف غير المتصرف عن الفاعل، فيقال: جلس عندك، وسير عليه ضحوة.
فقد روى عن الأخفش في قوله تعالى: (لقد تقطع بينكم) (١٠) بالنصب

-
- (١) انظر: المرجع السابق.
(٢) انظر: النكت ١/ ٣١٨، ٣١٩.
(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٧٨.
(٤) انظر: كشف المشكل ١/ ٣٠٦.
(٥) انظر: شرح المفصل ٧/ ٧٣.
(٦) انظر: المباحث الكاملية / ٦٦، ٦٧، وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٨٧٢، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٥٣٦، وشرح التسهيل ٢/ ١٢٧، وشرح عمدة الحافظ ١/ ١٨٧، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٣٤، والملخص ٢٩٢، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٦٢٣، والارتشاف ٢/ ١٩٠، ١٩١، وتوضيح المقاصد ٢/ ٢٩، وأوضح المسالك ٦١، والمساعد ١/ ٣٩٨.
(٧) انظر: المباحث الكاملية ٢/ ٦٧، وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٨٧٢، وشرح التسهيل ٢/ ١٢٧، وشرح ابن عقيل للألفية ١/ ٥٠٨.
(٨) الارتشاف ٢/ ١٩٠، والهمع ٢/ ٢٦٧.
(٩) انظر: الحجة ٣/ ٣٦٠، ٣٦١، والخصائص ٢/ ٣٧٠، وشرح التسهيل ٢/ ١٢٧، ١٢٨، والارتشاف ١٩٠، ١٩١، وأوضح المسالك ٦١، وشرح الأشموني ٢/ ٦٤.
(١٠) سورة الأنعام من الآية ٩٤، قرأ بنصب (بينكم) نافع والكسائي وحفص عن عاصم.
انظر: السبعة ٢٦٣، والحجة ٣/ ٣٥٦، ٣٥٧، وإعراب القراءات السبع وعللها ١/ ١٦٤.

(تقطع) فاعل له (تقطع) وإنما بقي منصوباً حملاً له على أغلب أحواله
مفعولاً مطلقاً (١).
صحيح أن يقع الظرف غير المتصرف في موضع رفع فاعل لم يمنع

لهذا المذهب بقوله تعالى: (وحيل بينهم وبين ما يشتهون) (٢) إذ
غير متصرف وقد وقع نائباً عن الفاعل في هذه الآية. ويقول

من ذي حاجة حيل دونها .. وماكل من يهوى أمرؤ هو نائله (٣).
والظرف (دون) غير متصرف، وقد وقع نائباً عن الفاعل في البيت .
وأوجب أصحاب القول الأول عن أدلة القول الثاني بما يأتي:

لأن الفاعل في قوله تعالى: (لقد تقطع بينكم) ونائبه في قوله تعالى:
وحيل بينهم) ضمير يعود على المصدر المقترن بأل العهدية المفهوم من
المتن السابق والتقدير في الآية الأولى: لقد تقطع هو، أي: الاتصال لما
بين أن يفهم من قوله تعالى قبله: (وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم
أنهم فيكم شركاء) (٤)؛ لأن الشركة تشعر بالاتصال والارتباط (٥)، و(من)
غير منصوب، والتقدير في الآية الأخرى: وحيل هو، أي: الحول

(١) نظر: الحجة ٣/ ٣٦٠، والخصائص ٢/ ٢٧٠، والدر المصون ٥/ ٤٨، والتصريح ١/ ٢٩٠.

(٢) سورة النبا من الآية: ٥٤.

(٣) ليت لطرفة بن العبد البكري، انظر: شرح ديوان طرفة بن العبد للأعلم ١٢٧، والملخص ٢٩٢، وأوضح المسالك ٦١، وشرح الأشموني ٢/ ٦٥، والتصريح ١/ ٢٩٠.

(٤) سورة الأنعام: من الآية ٩٤ .

(٥) نظر: البحر المحيط ٨/ ٥٦٧، والدر المصون ٩/ ٢٠٧، وأوضح المسالك ٦١، والتصريح ١/ ٢٩٠.

المعهود^(١)، و(بين) ظرف منصوب وليس هو الفاعل ولا نائبه لأنه متصرف.

٢- أن قول الشاعر: "فيا لك من ذي حاجة حيل دونها" النائب عن الفاعل فيه ضمير عائد إلى المصدر المقترن بالعهدية المفهوم من الكلام قبله، والتقدير: حيل هو، أي: الحول المعهود، ويمكن أن يكون النائب ضمير المصدر الموصوف بقوله "دونها" والتقدير: حيل حول موصوف بأنه "دونها"، ولا يكون ظرف منصوب وليس نائباً عن الفاعل لعدم تصرفه.

وقد ذهب الدكتور / شوقي ضيف إلى أنه يستغنى بالفعل المبني للمجهول عن نكر نائب الفاعل إذا جاء بعده ظرف غير متصرف، واحتج لهذا الرأي بأمرين^(٢):

١- أن ما قدره الجمهور من كون النائب عن الفاعل ضميراً مستتراً فيه تمحل شديد لايجاد النائب عن الفاعل في نحو قولهم: حيل دون حاجة زيد، ويبيش عند لقائه، وسير سحر.

٢- أن النائب عن الفاعل إذا كان مصدراً فإنه لا يضيف للسامع فائدة إلا إذا خصص بشئ من أنواع الاختصاص، ولهذا منع الجمهور من أن يقال: سير سير، وقيم قيام؛ لعدم الفائدة، ومع هذا أقروه هنا؛ لئلا يفقد الفعل للمجهول نائباً عن الفاعل، وكان الأولى أن يقال إن الفعل المبني للمجهول لما وليه ظرف غير متصرف استغنى بمادته عن المرفوع بعده.

والذى أراه ما يأتى:-

١- موافقة جمهور البصريين في أن الظرف غير المتصرف لا يجوز أن يقع نائباً عن الفاعل؛ لأن الظرف غير المتصرف إذا لم يستعمل استعمال

(١) انظر: الملخص ١٩٢، وأوضح المسالك ٦١، وشرع الأشموني ٦٥ / ٢، والتصريح /

٢٩٠، وحاشية الصبان ٦٥ / ٢.

(٢) انظر: تيسيرات لغوية ص ٤١ - ٤٥.

الاسماء فإنه لا يكون إلا منصوباً لاسم وضحي وإذا، أو مجروراً بـ " من " عند " و " هنا " و " ثم " والنائب عن الفاعل يجب أن يكون مرفوعاً فتعارض موجباً فامتنت هذه المسألة.

٢- أنه يمكن أن يجاب عما أورده الدكتور/ شوقي ضيف بأن المصدر المقدر المفهوم مما قبله، تحصل به الفائدة إذا وصف، وقد تحقق هذا في قوله تعالى: (وحيل بينهم) وقول الشاعر: " حيل دونها " لأن التقدير فيهما: حيل حول بينهم وحيل حول دونهم.

المسألة الثانية: الاستغناء عن نائب الفاعل إذا تلا الفعل المبني للمجهول الجار والمجرور:

إذا ولي الجار والمجرور الفعل المبني للمجهول كقوله تعالى: (ولما سقط في أيديهم) (١). ونحو: سير بزيد، ومر بعمر، فالنحويين في تعيين النائب عن الفاعل، خمسة أقوال:

القول الأول: ذهب جمهور البصريين إلى أن المجرور هو النائب عن الفاعل، فزيد من نحو: سير بزيد، وإن كان مجروراً بحرف الجر إلا أنه في محل رفع؛ لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى فصح نيابته عن الفاعل.

وقد نص على هذا المبرد (٢) وابن الدهان (٣). (٤) والحيدرة اليمنى (٥)

(١) سورة الأعراف من الآية ١٤٩.

(٢) انظر: المقتضب ٥٢ / ٤.

(٣) سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله الإمام، أبو محمد، ابن الدهان البغدادي، عالم باللغة والأدب، من كتبه: " تفسير القرآن، والغرة، وهو شرح للمع " توفي سنة ٥٦٩ هـ (انظر:

بغية الوعاة ١ / ٥٨٧، وانباء الرواة ٢ / ٤٧ - ٥٢، ووفيات الأعيان ٢ / ٣٨٢ - ٣٨٥).

(٤) علي بن سليمان بن أسعد بن إبراهيم بن علي بن نعيم الحارثي المدني (أبو الحسن) بلقب بـ (حيدرة) توفي سنة ٥٩٩ هـ وله كتاب: " كشف المشكل في النحو " (انظر:

معجم الأدباء ١٣ / ٢٤٣ - ٢٤٦، وبغية الوعاة ٢ / ١٦٨ ط ٢.

(٥) انظر: كشف المشكل ١ / ٣٠٦، ٣٠٧.

والجزولي^(١)، وابن يعيش^(٢) وابن الحاجب^(٣) وغيرهم^(٤).
يقول المبرد: "وجائز أن تقيم المجرور مع المصدر والظروف مقام الفاعل،
فقول: مر يزيد فرسخاً، فلا يمنع حرف الجر من أن يكون فاعلاً...".^(٥)
وهو ظاهر قول الزجاجي^(٦)، والأنباري^(٧)، والمحقق الرضي^(٨).
القول الثاني: ذهب بعض النحويين إلى أن النائب عن الفاعل هو
مجموع الجار والمجرور فنحو: سير يزيد، الجار والمجرور في محل رفع
نائب عن الفاعل، وهذا القول ظاهر كلام ابن جني في اللمع^(٩)،
والصيمري^(١٠)، وابن برهان^(١١)،^(١٢) وعبد القاهر الجرجاني^(١٣)، والحري^(١٤).

- (١) انظر: المقدمة الجزولية ١٤٢.
- (٢) انظر: شرح المفصل ٧/ ٧٣.
- (٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٥٩.
- (٤) انظر: التخمير ٣/ ٢٦٩، وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٨٧٢، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٥٣٦، والملخص ٢٩٣، والارتشاف ٢/ ١٩٢، وشرح اللوحة البدرية ١/ ٣٢١، وأوضح المسالك ٦٠، والتصريح ١/ ٢٨٧ - ٢٧٩، وشرح الأشموني ٢/ ٦٥ - ٦٧، والهمع ٢/ ٢٦٧ - ٢٦٩.
- (٥) المقتضب ٤/ ٥٢.
- (٦) انظر: الجمل ٨٠، ٨١.
- (٧) انظر: أسرار العربية ٩٥.
- (٨) انظر: شرح الكافية ١/ ٢٢١.
- (٩) انظر ص ٨٣.
- (١٠) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٢٦، ١٢٧.
- (١١) عبد الواحد بن علي بن برهان، أبو القاسم العكبري، إمام في النحو واللغة، زاهد، يأنس شديد الأنس بعلم الحديث، توفي نحو سنة ٤٥٦ هـ (انظر: بغية الوعاة ٢/ ١٢٠ - ١٢١، وانبأ الرواة ٢/ ٢١٣ - ٢١٥، الأعلام ٤/ ١٧٦).
- (١٢) انظر: شرح اللمع ١/ ٤٦، ٤٧.
- (١٣) انظر: المقتصد ١/ ٣٥٣.
- (١٤) انظر: شرح ملحمة الإعراب ١١٧.

العكبري^(١) وابن معطر^(٢) وابن مالك^(٣).

يقول ابن جني: "فإن أقمت الباء وما عملت فيه مقام الفاعل، قلت: سير
بريد فرسخين يومين سيراً شديداً، فالباء، وما عملت فيه في موضع رفع^(٤).
ويقول ابن مالك: "فإن تاب الجار والمجرور فهو في موضع رفع وإلا
فهو في موضع نصب، أي: إذا أسند الفعل الذي لم يسم فاعله أو ما يقوم
مقامه إلى الجار والمجرور نحو: رضى عن المحسن، فهو في موضع رفع
فإن كان المسند إليه غير الجار والمجرور فالمسند إليه مرفوع، والجار
والمجرور في موضع نصب...^(٥)".

القول الثالث: "ذهب الفراء^(٦) إلى أن النائب عن الفاعل هو حرف الجر،
نحو: مر بزيد، الباء في محل رفع، وذلك بناءً على ما ذهب إليه في نحو
قولهم: مر بكر بزيد؛ إذ يرى أن الباء في محل نصب^(٧)".

ويمكن أن يحمل على هذا القول قول العكبري في اللباب: "وإذا كان في
الكلام مفعول به صحيح جعل القائم مقام الفاعل دون الظرف وحرف

(١) انظر: إملأ مامنً به الرحمن ١ / ٢٨٥.

(٢) أبو الحسين، زين الدين الزواوي المغربي، يحيى بن معطى، بن عبد النور، كان إماماً في
العربية، من تصانيفه: "شرح أبيات سيبيويه، الفصول" توفي سنة ٦٢٨هـ (انظر: بغية
الوعاء ٢ / ٣٤٤).

(٣) انظر: شرح ألفية ابن معط ١ / ٦٢٢، ٦٢٣.

(٤) انظر: التسهيل ٧٧، وشرح عمدة الحافظ ١ / ١٨٨.

(٥) للمع ٨٣.

(٦) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت ١ / ١٨٨.

(٧) انظر: الارتشاف ٢ / ١٩٢، والهمع ٢ / ٢٦٨، وحاشية الصبان ٢ / ٦٦.

(٨) انظر: المراجع السابقة. ويرى بعض المحدثين أنه يقصد مجموع الجار والمجرور كما
في القول الثاني ولكن المدون في الكتب ما ذكر.

الجر (١)...

وقوله أيضاً: " وإنما جاز إقامة حرف الجر والظرف والمصدر أيهما شئت مقام الفاعل لتساويها في ضعفها عن المفعول به ... (٢) ".
 القول الرابع: ذهب الكسائي (٣) وهشام (٤) إلى أن النائب عن الفاعل هو ضمير مبهم مستتر في الفعل، وإنما جعل الضمير مبهماً ليحتمل أن يراد به ما يدل عليه الفعل من المصدر أو ظرف الزمان أو ظرف المكان فنحو: سير بزيد، نائب الفاعل فيها ضمير مبهم يدل عليه قوله " سير " فيقدر بالطريق، وما أشبهه فيكون ظرفاً مكانياً (٥).
 وأشار إلى هذا الرأي ابن السراج وجعله أبعد الأوجه المحتملة في نحو قولهم: سير بزيد، فقال: " والوجه الثالث: وهو أبعدا أن تريد المكان فتقيمه مقام الفاعل وتحذفه ... (٦) ".

القول الخامس: ذهب ابن درستويه (٧) (٨) والسهيلي (٩) والرندي (١٠) (١١) إلى

(١) اللباب في عل البناء والإعراب ١ / ١٥٩.

(٢) المصدر السابق ١ / ١٦١.

(٣) انظر: الارتشاف ٢ / ١٩٢.

(٤) انظر: الارتشاف ٢ / ١٩٢، والهمع ٢ / ٢٦٨، والصبان ٢ / ٦٦.

(٥) انظر: الأصول ١ / ٨٠.

(٦) الأصول ١ / ٨٠.

(٧) أبو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه بن المزربان، من علماء اللغة والنحو، فارسي الأصل، له شرح فصيح تغلب، توفي سنة ٣٤٧ (انظر: بغية الوعاة ٢ / ١٣٦، ووفيات الأعيان ٣ / ٤٤ - ٤٥، الأعلام ٤ / ٧٦).

(٨) انظر: الارتشاف ٢ / ١٩٢، وشرح للمحة البدرية ١ / ٣٢١، وأوضح المسالك ٦٠، وقد أشار إلى هذا الرأي ابن السراج في الأصول ١ / ٨٠، من غير أن ينسبه أو يختاره.

(٩) عمر بن عبد المجيد بن حسن الأزدي الرندي، المهدوي الأندلسي، النحوي، المقرئ (٧٥٩هـ) ٠ كان تلميذاً للسهيلي، له الفاخر في شرح جمل عبد القاهر في النحو (انظر: هدية العارفين ص ١٧٨٤، وبغية الوعاة ٢ / ٢٢٠).

(١٠) انظر: المراجع السابقة.

(١١) انظر: المراجع السابقة.

النائب عن الفاعل ضمير مستتر يعود على المصدر المفهوم من
المرور نحو: مر بزيد، النائب عن الفاعل فيها ضمير مستتر تقديره: هو، أي: مر
والخلاف السابق فيما إذا كان حرف الجر أصلياً، أما إذا كان حرف

المرور هو النائب عن الفاعل في محل رفع .
بين النحويين في أن

فبين أنه ليس من النحويين من يقول إن نائب الفاعل يكون محذوفاً أو
يمكن الاستغناء عنه إذا جاء بعد الفعل المبني المجهول جار ومجرور .

أما الدكتور شوقي ضيف فقد ذهب إلى أنه يستغنى بالفعل المبني
المجهول عن نائب الفاعل إذا وليه جار ومجرور .

واعتمد لذلك^(٢) على أن أقوال النحويين في تعيين نائب الفاعل تحمل
كثيراً من التكلف لإيجاد نائب عن الفاعل المحذوف، ولم يسلم شيء منها
من النقد والاعتراض، وكان الأولى أن يقال إن الفعل المبني للمجهول إذا لم
يكن معه إلا الجار والمجرور نحو: لا يخشى عليه ولا يحتاج إليه، إنه
لستغنى بصيغته عن نائب الفاعل .

والذي أراه أن أقرب الأقوال للصحة قول من يقول إن نائب الفاعل هو
مجموع الجار والمجرور لتلازمهما أبداً، أما القول بحذف النائب عن الفاعل
أو الاستغناء عنه فغير صحيح؛ لأنه عمدة في جملته، ولم يقل أحد من
النحويين بجواز حذفه في هذا الموضع .

(١) انظر في حكاية الإجماع هنا: الارتشاف ٢/ ١٩٢، والهمع ٢/ ٢٦٧، وحاشية الصبان ٢/ ٦٦.

(٢) انظر: تيسيرات لغوية ص ٤٦ - ٤٨.

الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وصلى
وسلاماً على نبينا محمد سيد الخلق، وعلى آله وصحبه أجمعين .
وبعد

فإنني فمت بعون الله وتوفيقه بجمع مسائل هذا البحث وتأصيلها،
وأستطيع أن أؤكد أن كثيراً من المسائل الخلافية في النحو، وخاصة تلك
المسائل التي احتدم الخلاف بينها هي في أمس الحاجة إلى تجديد النظر
 وإعادة التأمل في ضوء ما ظهر على الساحة العلمية من آراء الباحثين
المحدثين .

وقد أظهر هذا البحث أن كثيراً من المسائل النحوية تحتاج إلى إعادة
نظر في أحكامها المدونة في الكتب القديمة .
كما ارتأى ذلك بعض الباحثين المحدثين على ضوء البحوث والدراسات
الحديثة والكشف عن سبل جديدة للاحتجاج لها بغية التيسير على المتعلمين

هذا وأرجو من الله أن يكون عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم وأن
ينفع به، وأن يمنحنا المثوبة والمغفرة وهو ولي ذلك والقادر عليه، والله ولي
التوفيق .

دكتور

جمال الدين محمد حماد شحاته

أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية

فرع جامعة الأزهر - بالبحيرة

الفهارس الفنية

١. ثبت الآيات القرآنية
٢. ثبت أقوال العرب
٣. ثبت الكتب الواردة في البحث
٤. ثبت الطوائف والأمم والجماعات
٥. ثبت الاعمال
٦. ثبت المراجع والمصادر
٧. ثبت الموضوعات

١. ثبت الآيات القرآنية

الآيات	السورة	رقم الآية	الصفحة
١- قوله تعالى: (وما ترى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنكم فيكم شركاؤا)	الأنعام	٩٤	٣٨٠، ٣٨١
٢- قوله تعالى: (لقد قطع بينكم)	الأنعام	٩٣	٣٨٠، ٣٨١
٣- قوله تعالى: (ولما سقط في أيديهم)	الأعراف	١٤٩	٣٨٣
٤- قوله تعالى: (وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه)	النحل	٦٩	٣٦٤
٥- قوله تعالى: (اسمع بهم وابصر)	مريم	٣٨	٣٥٠، ٣٥٢
٦- قوله تعالى: (وحيل بينهم وبين ما يشتهون)	النبا	٥٤	٣٨١، ٣٨٣

٢. ثبت أقوال العرب

٣٥٩	١- ضربوني وضربت قومك
٣٦٤	٢- هو أحسن بنى أبيه وأنبله
٣٦٤	٣- هو أحسن الفتیان وأجمله
٣٦٦	٤- هو أظرف الفتیان وأجمله

٣ ثبت القوافي الشعرية

رقم الصفحة	الشاعر	البهر	الطويل
٣٧٢	محمد بن بشير أو الشماخ بن ضرار	الطويل	الطويل
٣٦١	علقة الفحل	الطويل	الطويل
٣٦٠	طفيل الغنوي	الطويل	الطويل
٣٧١	الفرزدق	الوافر	الطويل
٣٦٤	سلمى بن أبي ربيعة	الوافر	الطويل
٣٥٢	عروة بن الورد	الوافر	الطويل
٣٧٧	الكميت	الوافر	الطويل
٣٦٢	ذو الرمة	الوافر	الطويل
٣٥٨	الصمة القشيري أو غيره	الوافر	الطويل
٣٦٠	—	الوافر	الطويل
٣٨١	—	الوافر	الطويل
٣٦٠	—	الوافر	الطويل
٣٥٧	المرار الفعسي	البسيط	الطويل
٣٦٥	—	البسيط	الطويل
٣٥١	—	الرجز	الطويل

٤ ثبت الكتب الواردة فى البحث

٣٤٥	١- البسيط (لابن العلي)
٣٤٤	٢- التسهيل (لابن مالك)
٣٥٥	٣- التعريف على الكتاب (أبى على الفارسى)
٣٦٦	٤- شرح الإيضاح (لابن عصفور)
٣٤٥	٥- شرح التسهيل (لابن مالك)
٣٤٥	٦- شرح الكافية الشافية (لابن مالك)
٣٦٦	٧- الكتاب - لسيبويه
٢٨٥	٨- اللباب (للعكبري)
٢٨٤	٩- اللمع (لابن جنى)
٣٥٢	١٠- المسائل المشككة (أبى على الفارسى)
٣٤٣	١١- المغني (لابن هشام)

٥. ثبت الطوائف والجماعات

البصريون: ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٥٩، ٣٦٣، ٣٦٥
الجمهور: ٣٤٢، ٣٤٧، ٣٥٥، ٣٨٢
جمهور البصريين: ٣٥٠، ٣٧٩، ٣٨٢، ٣٨٣
جمهور النحويين: ٣٤٤، ٣٤٩، ٣٥٩
العرب: ٣٧١، ٣٧٤
الكوفيون: ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٨٠
المتأخرون: ٣٥٤
النحويون ٣٥١

٦- ثبت الأعلام الواردة في البحث

٣٨٠، ٣٥١	الأخفش
٣٥٣	الأزهري
٣٥٣	الأمموني
٣٨٠	الأعلام المشتمل على
٣٨٤	الأشباري
٣٨٤	ابن برهان
٣٥٢	ابنهم (بئر الدين)
٣٨٤	ابن الحاجب
٣٨٤	الحريزي
٣٨٣، ٣٨٠	الحينرة البيني
٣٦٩، ٣٤٤	أبو حيان
٣٨٤	الجزولي
٣٨٥، ٣٨٤، ٣٧١	ابن جنى
٣٨٦	ابن درستويه
٣٤٥	التماميني
٣٥٦	ابن أبي الربيع
٣٨٤، ٣٧٥، ٣٧٤، ٣٧٢، ٣٤٣	الرضي
٣٨٦	الرندي
٣٤٩، ٣٤٨	الزجاج
٣٨٤، ٣٦٢، ٣٥٩، ٣٤٨	الزجاجي
٣٤٩	الزمخشري
٣٨٦، ٣٧٤، ٣٨٢، ٣٥٧، ٣٥٦، ٣٤٨	ابن السراج
٣٤٥	السلميلي
٣٨٦، ٣٦١	السبيلي
٣٥٩، ٣٥٧، ٣٥٦، ٣٥٥، ٣٥١، ٣٤٨، ٣٤٣، ٣٤٢	سبيويه
٣٧٩، ٣٧٤، ٣٦٨، ٣٦٦، ٣٦٥	السيراقي
٣٦٩، ٣٦٨، ٣٦٧، ٣٤٨، ٣٧٤، ٣٧٢	

٣٤٨	ابن النخعي
٣٨٢, ٣٨٠, ٣٦٦, ٣٦٥, ٣٥٤, ٣٥٣, ٣٤٧, ٣٤٦	ابن النخعي
٣٨٣	ابن النخعي
٣٥٢	ابن النخعي
٣٨٤	ابن النخعي
٣٦٦, ٣٥٧, ٣٥٦	ابن النخعي
٣٥٣	ابن النخعي
٣٨٥, ٣٦٩	ابن النخعي
٣٤٥	ابن النخعي
٣٦٠, ٣٥٩, ٣٥٨, ٣٥٥, ٣٥٢, ٣٥١, ٣٤٨, ٣٤٤, ٣٤٣, ٣٧٢, ٣٧١, ٣٧٠	ابن النخعي
٣٨٥, ٣٦٤, ٣٦٣, ٣٦٢, ٣٤٩, ٣٤٧, ٣٤٤, ٣٤١	ابن النخعي
٣٥٩	ابن النخعي
٣٥٦	ابن النخعي
٣٨٦, ٣٦٦, ٣٦٥, ٣٦٣, ٣٦١, ٣٥٣, ٣٤٩, ٣٤٨, ٣٤١	ابن النخعي
٣٥٠, ٣٤٩	ابن النخعي
٣٨٥, ٣٦٩, ٣٦٨, ٣٥٢, ٣٤٥, ٣٤٤, ٣٤٣	ابن النخعي
٣٨٤, ٣٨٣, ٣٥٩, ٣٥٨, ٣٥٦, ٣٤٨, ٣٤٣, ٣٤٢	ابن النخعي
٣٥٢, ٣٤٥	ابن النخعي
٣٦٥, ٣٥٤, ٣٤٦	ابن النخعي
٣٥٦	ابن النخعي
٣٨٥	ابن النخعي
٣٥٦	ابن النخعي
٣٨٦, ٣٦١	ابن النخعي
٣٥٦, ٣٥٣	ابن النخعي
٣٥٦	ابن النخعي
٣٨٤, ٣٨٠, ٣٧٤, ٣٧٣, ٧٢, ٣٦٨, ٣٥٦	ابن النخعي

ثبت المراجع والمصادر

- ١- إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر - لأحمد بن عبد الفتاح الدماطي - تصحيح وتعليق عبد الحميد علي الضباع - طبع بمطبعة عبد الحميد حنفي نصر سنة ١٣٦٩هـ - مصورة دار الغدوة الجديدة - بيروت - لبنان .
- ٢- إرشاف الضرب من لسان العرب - لأبي حيان الأندلسي - تحقيق مصطفى أحمد النحاس - طبعة المدني - ط ١ - ١٤٠٨هـ .
- ٣- الألفية في علم الحروف - لعلي بن محمد الهروي - تحقيق: عبد العين الملوحي، وأحمد راتب النفاخ - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - ط ٢ - ١٤١٣هـ .
- ٤- إصلاح المنطق - لابن السكيت - تحقيق: أحمد محمد شاكر وزميله - دار المعارف - القاهرة .
- ٥- الأصمعيات - اختيار رأبي سعيد الأصمعي - تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون . بيروت - لبنان - ط ٥ / دن .
- ٦- الأصول في النحو - لأبي بكر بن السراج - تحقيق: عبد الحسين الفلي - مؤسسة الرسالة بيروت - ط ٢ / ١٤٠٧هـ .
- ٧- إعراب القرآن - لأبي جعفر النحاس - تحقيق د/ عمر محمد تامر - وزميله دار الحديث - القاهرة - ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .
- ٨- إعراب القراءات السبع وعللها - لابن خالويه - تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - مطبعة المدني بالقاهرة - نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ١ / ١٤١٣هـ .
- ٩- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب - لابن السيد البطليوسي - تحقيق مصطفى السقا وزميله - نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب - عام ١٩٨١م، ونسخة دار الجيل - بيروت - لبنان ١٤٠٧هـ .

- الأبى على القالى - مصورة دار الكتب العلمية - بيروت
١٤١٦هـ - ط ١ / تحقيق: عبد السلام محمد هارون - دار الجيل -
١٤٠٧هـ - ط ٢ / تحقيق محمود محمد الطناجى - مكتبة الخانجى
١٤١٣هـ - ط ١ / تحقيق: عبد البقاء العكبرى - دار الكتب العلمية
١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م - ط ١ - بيروت
الانصار لسبيويه على المبرد - لابن ولاد النحوى - دراسة وتحقيق:
زهير عبد المحسن سلطان - مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١
١٤١٦هـ -
الإتصاف فى مسائل الخلاف - لأبى البركات الأنبارى - نشر محمد
مضى الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - بيروت، ١٤٠٧هـ -
أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - ابن هشام الأنصارى - مطبعة
مصطفى البابى وأولاده بمصر، ط ٣، ١٤٠٣هـ -
الإيضاح العضى - لأبى على الفارسى - حققه حسن شانلى فرهود
مطبعة دار التأليف بمصر - ط ١ - ١٣٨٩هـ -
البحر المحيط فى التفسير - لأبى حيان، عناية: عرفات حمودة وزميله،
نشر: المكتبة التجارية بمكة المكرمة -
البصرة والتذكرة - للصيمرى - تحقيق: فتحى أحمد مصطفى على
الدين - نشر مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بمكة
المكرمة - طبع فى دار الفكر بدمشق - ط ١ - ١٤٠٢هـ -
النبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين - للعكبرى - تحقيق
وبراسة: د/ عبد الرحمن العثيمين - دار الغرب الإسلامى - بيروت

ط ١ - ١٤٠٦هـ -
٢١- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب
- للأعلام الشنمري حققه د/ زهير سلطان مؤسسة الرسالة - بيروت

ط ٢ - ١٤١٥هـ -
٢٢- التخمير - لصدر الأفاضل الخوارزمي - تحقيق د/ عبد الرحمن
العثيمين - دار الغرب الإسلامي - بيروت - ط ١ - ١٩٩٠ م.
٢٣- تذكرة النحاة - لأبي حيان - تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن - مؤسسة

الرسالة - بيروت ط ١ - ١٤٠٦هـ -
٢٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - لابن مالك - تحقيق: محمد كامل
بركات - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة - ١٣٨٨هـ -
٢٥- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد - لمحمد بن أبي بكر الدماميني -
تحقيق: د/ محمد عبد الرحمن المفدي - ج ١، ج ٢، ط ١ سنة
١٤٠٣هـ، ج ٥، ج ٦، ط ١ سنة ١٤١٥هـ -

٢٦- التعليقة على كتاب سيبويه - لأبي علي الفارسي - تحقيق: عوض بن حمد
القوزي - ج ٣ مطابع الحسيني، ط ١، ١٤١٤هـ - ج ٢ طبع بمطابع دار
المعارف بمصر ط ١ - ١٤١٢هـ، ج ٤ - طبع بمطابع الحسيني بالرياض
ط ١ - ١٤١٥هـ، ج ٥، طبع بمطابع الحسيني بالرياض ط ١ - ١٤١٦هـ -
٢٧- تلقين المتعلم من النحو - لابن قتيبة النحوي - تحقيق: عبد الله
الناصر، المكتب الإسلامي - بيروت - ط ١ - ١٤١٣هـ -

٢٨- توجيه اللمع - لأحمد بن الحسين بن الخباز - تحقيق د/ فايز زكي
محمد دياب - دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع - الطباعة الثانية
١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م

٢٩- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك - للمرادي -
تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان - مكتبة الكليات الأزهرية ط ٢ -

١٩١٢م - د/ شوقي ضيف - دار المعارف - القاهرة -

١٩١٢م - لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق: علي توفيق الحمد -

١٩٠٨هـ - ط ٤ - بيروت - رسالة -

١٩٠٨هـ - ط ٤ - بيروت - رسالة -

١٩٠٨هـ - ط ٤ - بيروت - رسالة -

١٩٠٨هـ - ط ٤ - بيروت - رسالة -

١٩٠٨هـ - ط ٤ - بيروت - رسالة -

١٩٠٨هـ - ط ٤ - بيروت - رسالة -

١٩٠٨هـ - ط ٤ - بيروت - رسالة -

١٩٠٨هـ - ط ٤ - بيروت - رسالة -

١٩٠٨هـ - ط ٤ - بيروت - رسالة -

١٩٠٨هـ - ط ٤ - بيروت - رسالة -

١٩٠٨هـ - ط ٤ - بيروت - رسالة -

رب
رت
من
سة
سل
-
فة
د
دار
عن
.
الله
س
ة

- الحريري - أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد، ١٨٧٠ م.
- ٤٠- النذر اللوامع على همع الهوامع - لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق: أحمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق - ج ١ ط ١، ١٤٠٦ هـ.
- ٤١- النذر المصون في علوم الكتاب المكنون - للسمين الحلبي - تحقيق: أحمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق - ج ١ ط ١ - ١٤٠٦ هـ.
- ٤٢- ديوان الطفيل الغنوي - تحقيق: محمد عبد القادر أحمد - دار الكتاب الجديد، ط ١ - ١٩٦٨ م.
- ٤٣- ديوان علقمة الفحل - بشرح الأعلام الشنتمرى - تحقيق: لطفي الصقال ودرية الخطيب - دار الكتاب العربي بحلب ط ١ - ١٣٨٩ هـ.
- ٤٤- الرد على النحاة - لابن مضاء القرطبي - تحقيق: د/ شوقي ضيف - دار المعارف - القاهرة ط ٣ - ١٩٨٨ م.
- ٤٥- السبعة في القراءات - لابن مجاهد، تحقيق د/ شوقي ضيف - دار المعارف - القاهرة ط ٣ - ١٩٨٨ م.
- ٤٦- شرح أبيات سيبويه - لأبي محمد يوسف السيرافي - حققه د/ محمد علي سلطاني - دار المأمون للتراث - دمشق ١٩٧٩ م.
- ٤٧- شرح الأبيات المشككة الإعراب - لأبي علي الفارسي - حققه حسن هندأوى - دار القلم - دمشق ط ١ - ١٤٠٧ هـ.
- ٤٨- شرح أبيات مغنى اللبيب - للبغدادى، تحقيق: عبد العزيز رباح وزميله، دار المأمون للتراث - دمشق، ط ٢، ١٤٠٧ هـ.
- ٤٩- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - لعلى بن محمد الأشموني - ضمن حاشية الصبان - دار الفكر د. ت.
- ٥٠- شرح الألفية - لابن عقيل ومعه منحة الجليل بتحقيق: شرح ابن عقيل - لمحمد محى الدين عبد الحميد - مصورة دار اللغات، ط ١٤ - ١٣٨٤ هـ.
- ٥١- شرح ألفية ابن مالك - لابن الناظم - تحقيق عبد الحميد محمد عبد

- دار الجيل - بيروت - بدون تاريخ ،
 شرح ألفية ابن معط - لابن القواس - تحقيق: علي موسى الشوملي ،
 الناشر: مكتبة الخريجي بالرياض ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - مطابع الفرزق بالرياض ،
 شرح التسهيل - لابن مالك - تحقيق عبد الرحمن السيد وزميله - دار
 هجر بالقاهرة - ط ١٤١٠ هـ ، ونسبة أخرى: تحقيق أحمد السيد سيد
 المكتبة التوفيقية بالقاهرة - د ، ت ،
 شرح التسهيل - للمرادي - (القسم النحوي - تحقيق ودراسه محمد
 عبد النبي محمد عبيد - مكتبة الإيمان - المنصورة - الطبعة الأولى
 ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م ،
 شرح جمل الزجاجي - لابن عصفور الإشبيلي - الشرح الكبير -
 تحقيق صاحب أبو جناح ، د ، ت ،
 شرح ديوان الحماسة - للمرزوقي ، نشره: أحمد أمين وعبد السلام
 هارون - دار الجيل - بيروت - ط ١ - ١٤١١ هـ ،
 شرح ديوان طرفة بن العبد البكري - للأعلم الشنتمري -
 تحقيق: د/رحاب خضر عكلوي - دار الفكر العربي - بيروت - ط ١
 - ١٩٩٣ م ،
 شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة - شرح وتحقيق: محمد محي الدين
 عبد الحميد - دار الأندلس - بيروت - ط ٤ - ١٤٠٩ هـ ،
 شرح - الشاطبي - على ألفية ابن مالك - المسمى المقاصد الشافية في
 شرح الخلاصة الكافية - مخطوط بمكتبة الأزهر - رقم ١٤٨٧ ونسخة
 أخرى بالقرويين رقمها ٥٢٣ ،
 شرح شواهد الإيضاح - لابن برى - تحقيق: د/ عيد مصطفى
 حجازي - منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة - طبع بالمطابع

- الأميرية بالقاهرة - ١٤٠٥هـ -
 ٦١- شرح صعدة الحافظ وعدة اللاخط - لابن مالك - تحقيق: عدنان الدورى -
 نشر وزارة الأوقاف بالعراق - طبع بمطبعة العاني ببغداد - عام ١٣٩٧هـ -
 ٦٢- شرح كافية ابن الحاجب - للرضى - تعليق: يوسف حسن عمر -
 منشورات جامعة قار يونس - ليبيا - مطابع الشروق - بيروت -
 ١٣٩٨هـ - ونسخة أخرى: بتحقيق د/ إميل بديع يعقوب - دار الكتب
 العلمية - بيروت ٢٠٠٧م - الطبعة الثانية .
 ٦٣- شرح كافية ابن الحاجب - ليعقوب بن أحمد حادى عوض - تحقيق
 - د/ سعد محمد عبد الرؤف ابن أبونور مراجعة - د/ المتولى على
 المتولى الأشرم - مكتبة الإيمان - بالمنصورة - د . ت .
 ٦٤- شرح الكافية الشافيه - جمال الدين ابن مالك - تحقيق: عبد المنعم
 أحمد هريدى - نشر مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى فى
 مكة - دار المأمون التراث - ط ١ - ١٤٠٢هـ .
 ٦٥- شرح كتاب سيبويه - للسيرافى - رساله دكتوراه كلية اللغة العربية
 بالقاهرة ج ١ - بتحقيق دردير محمد أبو السعود .
 ٦٦- شرح اللحة البيرية فى علم العربية - لأبى حيان الأندلسى - تحقيق:
 د/ عبد الله بن عبد المحسن التركى - مؤسسة الرسالة - بيروت -
 ط ١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
 ٦٧- شرح المفصل - لابن يعيش - عالم الكتب - بيروت .
 ٦٨- شرح المقدمة الجزولية الكبير - لأبى على الشلوبين - تحقيق: زكى
 بن سهر العتيبي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ٢ - ١٤١٤هـ .
 ٦٩- شعر عروة بن أنينة - د/ يحيى الجبورى - دار القلم - الكويت
 ط ٣ - ١٤٠٣هـ .
 ٧٠- شعر عروة بن الورد العيسى - صنعة أبى يوسف يعقوب بن السكيت
 - تحقيق محمد فؤاد نعاى - مكتبة دار العروبة - نشر مكتبة الخانجى
 - القاهرة - ط ١ - ١٤١٥هـ .

- ١- إيضاح التسهيل - للسلمى - تحقيق: عبد الله بن
المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة ط ١ - ١٤٠٦هـ .
- ٢- لابن فارس - تحقيق: السيد أحمد صقر - طبع بمطبعة
الحلبي بالقاهرة ١٩٧٧ م .
- ٣- إملأه أبي العلاء المعري - تعليق: محمد عبد الله المدني
ط ٣ - ١٤٠٥هـ .
- ٤- طبع بإشراف دار الرفاعي - الرياض - ط ٣ - ١٤٠٥هـ .
- ٥- في شرح الدرة المخفية لابن الخباز - مخطوطة
الغرة المخفية - (عروسي) ٣٢٨٦ .
- ٦- الأزهر رقم ٣٢٨٦ - حققه وعلق عليه د/ محمد أحمد الدالي - مؤسسة
الكامل، للمبرد - ط ٢ - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣ م .
- ٧- الرسالة - بيروت - ط ٢ - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣ م .
- ٨- الوصول في العربية - لابن الدهان - حققه فائز فارس - مؤسسة
الرسالة - بيروت ط ١ - ١٤٠٩هـ .
- ٩- الرسالة - بيروت - تحقيق: عبد السلام هارون - دار الجيل -
للكتاب - لسيبويه - تحقيق: عبد السلام هارون - دار الجيل -
بيروت ط ١ - ١٤١١هـ - ١٩٩١ م .
- ١٠- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات - لجامع العلوم على بن الحسين
الباقولي - حققه د/ محمد أحمد الدالي - مطبوعات مجمع اللغة
بالقوى - دمشق - مطبعة الصباح بدمشق - ط ١ - ١٤١٥هـ .
- ١١- تعريب، بدمشق - مطبعة الصباح بدمشق - ط ١ - ١٤١٥هـ .
- ١٢- كشف المشكل في النحو - لعلي بن سليمان الحيدوة اليمني - تحقيق
هادي ابن عطية مطر - نشر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق
مطبعة الإرشاد - بغداد ط ١ - ١٤٠٤هـ .
- ١٣- مطبعة الإرشاد - بغداد ط ١ - ١٤٠٤هـ .
- ١٤- الباب في علل البناء والإعراب - لأبي البقاء العكبري - تحقيق
غازي مختار طليمات - دار الفكر المعاصر - بيروت - دار الفكر -
دمشق - مطبوعات مركز جمعة الماجد - دبي - ط ١ - ١٤١٦هـ .
- ١٥- اللع في العربية - لأبي الفتح ابن جني - تحقيق: حامد المؤمن -
عالم الكتب - بيروت ط ٢ - ١٤٠٥هـ .
- ١٦- المنبع في شرح اللع - لأبي البقاء العكبري - دراسة وتحقيق: عبد

- الحمد حمد محمد الزوي - منشورات جامعة قارونوس -
بنغازي - ط ١ - ١٩٩٤ م .
- ٨٣- مجالس العلماء - لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق عبد السلام هارون
- الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض - طبع
بمطبعة المدني بالقاهرة - ط ٢ - ١٤٠٣ هـ .
- ٨٤- المحصول في شرح الفصول - شرح فصول ابن معط - لابن ايسار
البغدادي - تحقيق د/ شريف عبد الكريم النجار - دار عمار - عمان
- الأردن ج ١ الطبعة الأولى ١٤٣١ / ٢٠١٠ م .
- ٨٥- المخصص - لابن سيده الأندلسي - دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٨٦- المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات - لأبي علي الفارسي - تحقيق:
صلاح الدين عبد الله السنكاوي - نشر وزارة الأوقاف والشؤون
الإسلامية بالعراق - مطبعة العاني - بغداد ١٩٨٣ م .
- ٨٧- المساعد على تسهيل الفوائد - لابن عقيل - تحقيق: محمد كامل
بركات - نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في مكة
المكرمة - طبع في دار الفكر بدمشق ج ١ ط ١ - ١٤٠٠ هـ، ج ٢ ط ١
- ١٤٠٢ هـ، ج ٣، ج ٤، ط ١ - دار المدني بجدة ١٤٠٥ هـ .
- ٨٨- المستوفى في النحو - لأبي سعيد علي بن مسعود الفرخان - تحقيق وتقديم:
د/ محمد بدوي المختون - الناشر: دار الثقافة العربية - ١٤٠٧ هـ .
- ٨٩- معاني القرآن: للفراء - تحقيق: محمد علي النجار وزميله - مصورة
عالم الكتب - بيروت ط ٣ - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٩٠- المفصل في صناعة الإعراب - للزمخشري - نشر على بوملحم - دار
ومكتبة الهلال - بيروت - ط ١ - ١٩٩٣ م .
- ٩١- المقتصد في شرح الإيضاح - لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق: كاظم
المرجان - منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق - دار
الرشيد - ١٩٨٢ م .
- ٩٢- المقتضب - لأبي العباس المبرد - تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة

